



جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان: علوم اقتصادية، تجارية، وعلوم التسيير

الشعبة: علوم مالية ومحاسبية

التخصص: محاسبة وجباية معمقة

من إعداد الطالبين: - الاسم واللقب: جمال بن عريوة

- الاسم واللقب: عبد الباسط بعابشة

بغنوان:

دور الرقابة الجبائية في مكافحة التهرب الضريبي في الجزائر

(دراسة حالة مركز الضرائب برج بوعريريج)

أعضاء لجنة المناقشة

رئيسا	الرتبة : محاضر أ	الاسم واللقب: بن أحسن أحسن صلاح الدين
مشرفا	الرتبة : أستاذ مساعد أ	الاسم واللقب : سمير بن عباس
مناقشا	الرتبة : محاضر أ	الاسم واللقب : كريم جايز

السنة الجامعية: 2022-2023

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

۱۴۳۸

الإهداء

إهداء

الحمد لله الذي أروع بني آدم في تركيبه عقله فأعطاه بذلك القدرة على جعل وسيلته الكفاح

وغايته النجاح

نهدي هذا العمل:

الى والدينا الذين ضحوا من اجلنا وأناروا درب حياتنا بحبهم وعطفهم،

الذين شجعونا على مواصلة دراستنا وحصولنا على شهادة الماستر

حفظهم الله واطال في عمرهم.

الى كل من قدم العون من اخوتنا واصدقائنا .

الى كل من لم يتسنا لنا ذكره قل القلب لم ينسه.

شكر وعرهان

نشكر الله سبحانه وتعالى الذي وفقنا لإنجاز هذا العمل

و لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم " ومن لم يشكر الناس لم يشكر الله "

نتقدم بأسمى عبارات الشكر والتقدير إلى الأستاذ المشرف " سمير بن عباس " والدكتور "كريم جاز" على

نصائحهم وتوجيهاتهم القيمة التي لم يبخلوا بها علينا

إلى السادة الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة؛

إلى كل أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير؛

إلى كل من ساهم في إنجاز هذا العمل من قريب أو من بعيد.

المخلص:

تهدف هذه الدراسة إلى ابراز مساهمة الرقابة الجبائية في الحد من التهرب الضريبي ولتحقيق ذلك قمنا بدراسة ميدانية على مستوى مديرية الضرائب ومركز الضرائب لولاية برج بوعريريج، وتحليل نتائج التحقيق، وقد اتضح من ذلك ان هناك تهرب ضريبي، هذا الأخير يخلف آثار سلبية عديدة ويؤدي بالإضرار بالخزينة العمومية نتيجة حرمانها من مورد هام من الموارد المالية، وخاصة أن الرقابة الجبائية لوحدها غير كافية للقضاء على هذه الظاهرة، لذلك وجب على المشرع الجزائري اتخاذ بعض الإجراءات والتدابير الصارمة لتدعيم الرقابة الجبائية في الحد من التهرب الضريبي.

الكلمات المفتاحية: النظام الجبائي الجزائري - الرقابة الجبائية - التهرب الضريبي.

Abstract:

This study aims to highlight the contribution of fiscal control to reducing tax evasion, and to achieve this, we conducted a field study at the level other Tax Directorate and the Tax Center of the state of Bordj Bou Arréridj, and analyzed the results of the investigation, and it became clear that there is tax evasion, the latter has many negative effects and damages the treasury of the public as a result of being deprived of an impatient source of financial resources, especially that fiscal control alone is not sufficient to eliminate this phenomenon. Therefore, the Algerian authorities must take some strict measures and measures to strengthen fiscal control in reducing tax evasion.

Key words:

Algerian fiscal system - fiscal control - tax evasion.

قائمة المحتويات

الصفحة	العنوان
-	الإهداء
-	شكر و عرفان
I	ملخص الدراسة
II	قائمة المحتويات
III	قائمة الجداول
IV	قائمة الأشكال
V	قائمة الملاحق
أ-ج	مقدمة
05	الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة
16-6	المبحث الأول: الأدبيات النظرية
24-17	المبحث الثاني: الدراسات السابقة
25	الفصل الثاني: الإطار التطبيقي للدراسة
32-26	المبحث الأول: دراسة حالة-مركز الضرائب- ولاية برج بوعريريج
48-32	المبحث الثاني: نتائج الدراسة تحليلها وتفسيرها ومناقشتها
52-49	الخاتمة
55-53	قائمة المراجع
79-56	الملاحق
82-80	فهرس المحتويات

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
33	نتائج التحقيق في المحاسبة بالمديرية الفرعية للرقابة الجبائية	01
34	نتائج التحقيق المعمق بالمديرية الفرعية للرقابة الجبائية	02
36	نتائج الرقابة علي المعاملات العقارية بالمديرية الفرعية للرقابة الجبائية	03

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
33	نتائج التحقيق في المحاسبة بالمديرية الفرعية للرقابة الجبائية	01
35	نتائج التحقيق المعمق بالمديرية الفرعية للرقابة الجبائية	02
36	نتائج الرقابة علي المعاملات العقارية بالمديرية الفرعية للرقابة الجبائية	03

قائمة الملاحق

الصفحة	عنوان الملحق	رقم الملحق
73	الجدول التنظيمي لمديرية الضرائب لولاية برج بوعريريج	01
74	الجدول التنظيمي لمركز الضرائب لولاية برج بوعريريج	02
75	اشعار بالتحقيق في المحاسبة	03
77	اشعار بالاستلام	04
78	نموذج معلومات ذات طابع جبائي	05

مقدمة

لم تعد الضريبة أداة لتحقيق هدف مالي فحسب بل صار لها أهداف وغايات متعددة اقتصادية واجتماعية وسياسية وعليه فقد أصبح للدولة في الوقت الحاضر دور مهم في الحياة الاقتصادية مهما كان النظام أو البنين الاقتصادي السائدين فيها سواء أكانت هذه الدولة رأسمالية أم إشتراكية متقدمة أم في طور النمو حيث أصبح للضرائب أهمية كبيرة لتحقيق أهداف الدولة في الاستقرار الاقتصادي والتنمية والعدالة فضلا عن الهدف التقليدي وهو تمويل الموازنة العامة للدولة.

تعتبر الضريبة من أهم الموارد المالية للدولة لتمويل نفقاتها العمومية، إلا أن هناك معوقات تقلص وتقلل من هذه المصادر والموارد ونذكر منها ظاهرة التهرب الضريبي والتي تفقد النظام الضريبي أهمية وفعالية على المستوى الاقتصادي والمالي وتهدد وجوده.

فالتهرب الضريبي قد يمس الاقتصاد ككل بما أنه يصيب الضريبة لكونه يؤدي إلى استنزاف الموارد الضريبية التي كان من المفروض أن تستفيد منها خزينة الدولة وصرفها فيما يحقق العدالة الاجتماعية وذلك من خلال المشاريع التنموية المختلفة للدولة.

كما تعتبر ظاهرة التهرب الضريبي قديمة وليست وليدة الوقت الحاضر إلا أنها تعددت صورها وأشكالها عبر الزمن سواء من حيث الأدوات والوسائل المستعملة مشكلتا بهذا خطرا كبيرا على الاقتصاد، فهي لا تخص منطقة محددة أو فترة زمنية محددة بل صارت هذه الظاهرة في جميع دول العالم لصيقة بالضرائب.

وهنا قد يتجلى دور الرقابة الجبائية كوسيلة وقائية وردعية في وقت واحد بغية تسيير عملية تحصيل الضريبة والتخفيف من ظاهرة التهرب الضريبي، وهذا من اجل ضمان توزيع عادل للعبئ الضريبي بالنسبة للمكلف بالضريبة وحماية روح المنافسة النزيهة، وبالرغم من كل الجهود المبذولة من قبل إدارة الضرائب في سبيل القضاء عليه إلا انه في وتيرة مستمرة وهذا ما يجعل أموال طائلة تتداول من دون إقتطاع ضريبي مما يضعف الخزينة العمومية للدولة.

إشكالية الدراسة: على ضوء ما سبق تمحورت مشكلة البحث في السؤال الرئيسي التالي:

فيما يتمثل دور الرقابة الجبائية في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي؟

من أجل معالجة وتحليل هذه المشكلة وبغية الوصول إلى فهم واضح لها، تم طرح الأسئلة الفرعية التالية:

1. ماهية الرقابة الجبائية، وما هي إجراءاتها؟
2. كيف تتم ممارسة التهرب الضريبي، وما هي أشكاله؟
3. هل الرقابة الجبائية تؤدي دورها في مكافحة التهرب الضريبي؟
4. كيف تتم الرقابة الجبائية

✚ **فرضيات الدراسة:** للإجابة عن الأسئلة المطروحة السابقة ومن ثم الإجابة على مشكلة الدراسة تمت صياغة الفرضيات التالية:

1. للرقابة الجبائية دور في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي
2. التهرب الضريبي هو إيجاد طرق ووسائل لعدم تسديد الضرائب جزئيا او كليا او البقاء خارج الاقتصاد المنظم
3. تعتبر الرقابة الجبائية أداة أساسية للحد من التهرب الضريبي والحفاظ على موارد الخزينة العمومية؛
- 4.

✚ **أهمية الدراسة:**

يستمد البحث أهميته من المكانة التي تحتلها الضريبة في الاقتصاد الوطني بشكل عام وفي تمويل الخزينة العمومية بشكل خاص، فيكون أن الضرائب أصبحت أحد البدائل التي تساعد الدولة في تحقيق التنمية الاقتصادية بخلاف الإيرادات البترولية، التي قد ترتبط بمتغيرات خارجية لا يمكن التحكم فيها كما نجد أن ظاهرة التهرب الضريبي من أبرز العقبات التي تواجهها الدولة، مما يستدعي مجابهة هذه الظاهرة من خلال الرقابة الجبائية التي ترغب في الحد أو التخفيف من هذه المشكلة ذات الأبعاد الخطيرة.

✚ **أهداف الدراسة:**

- تشخيص ظاهرة التهرب الضريبي ومدى تأثيرها بالتطورات الاقتصادية والتكنولوجية؛
- التعرف علي الوسائل المتبعة من قبل المكلف بالضريبة في عملية التهرب الضريبي، وكذا معرفة الطرق المتبعة من طرف المصالح المختصة في محاربة والتقليل من ضاهرة التهرب الضريبي؛
- توضيح خطورة التهرب الضريبي في إعاقه التنمية الاقتصادية.

✚ **منهج الدراسة:**

في إطار هذا البحث ومن أجل معالجة إشكالية موضوع الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، وهو المنهج الأكثر استخداما وشيوعا في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، وقد تم الاعتماد على أداة دراسة حالة في معالجة الفصل التطبيقي من خلال:

- اعتماد علي مختلف المراجع والصادر المختلفة المتعلقة بالموضوع، والمتمثلة في الدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع؛
- القوانين المتعلقة بالتشريع الضريبي؛
- المقابلة الشخصية لأعوان الإدارة الجبائية.

✚ حدود الدراسة:

- الحدود الزمنية: تتمثل في الفترة الزمانية لمعالجة الإشكالية والمتمثلة في فترة التربص 3 اشهر والمتعلقة بالسنوات التي تمت الدراسة حولها التي هي: 2016-2021؛
- الحدود المكانية: التي تمت في مديرية الضرائب بدار المالية لولاية برج بوعريريج ومركز الضرائب لولاية برج بوعريريج.

✚ أسباب اختيار الموضوع:

- هناك عدة أسباب لاختيار هذا الموضوع منها ما هو ذاتي وما هو موضوعي نوجزها فيما يلي:
- تبيان اهم وسيلة ردعية والمتمثلة في الرقابة الجبائية، وهذا نظر لأهمية الضرائب في الدولة وتعرضها للنهب والسرقه بشتي الطرق؛
 - الكشف عن الطرق المتبعة من قبل مديرية الضرائب لمواجهة التهرب الضريبي ومحاولة الحد منه؛
 - وكذلك أسباب اختيار الموضوع أنه يخدم تخصصي الجامعي.

✚ هيكل الدراسة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة قسمنا هذه الدراسة إلى فصلين، الفصل الأول يتضمن الإطار النظري للموضوع، حيث قسم إلى مبحثين، المبحث الأول تحت يتناول الادييات النظرية وينقسم الي ثلاث مطالب حيث تناول المطلب الأول مفهوم الرقابة الجبائية ام المطلب الثاني فتناول طرق التهرب الضريبي ووسائل مكافحته والمطلب الثالث تناول إجراءات الرقابة الجبائية في مكافحة التهرب الضريبي، أما المبحث الثاني تمثل في الدراسات السابقة وينقسم ال ثلاث مطالب المطلب الأول الدراسات المحلية والمطلب الثاني الدراسات الأجنبية والمطلب الثالث محل هذه الدراسة من الدراسات السابقة، أما في الفصل الثاني فتطرقنا إلى الدراسة التطبيقية لمديرية الضرائب لولاية برج بوعريريج، حيث تم تقسيمه إلى مبحثين، المبحث الأول تم فيه تقديم لمديرية الضرائب لولاية برج بوعريريج ومهامها والتطرق لتعريف بمركز الضرائب، أما المبحث الثاني تناولنا اثر الرقابة الجبائية في مكافحة التهرب الضريبي بالاعتماد علي احصائيات مديرية الضرائب لولاية برج بوعريريج، كما تم في النهاية إعداد خاتمة الدراسة التي تضمنت نتائج الفصلين مع توضيح اختبار صحة الفرضيات، متبوعة بجملة من الاقتراحات المستنتجة، وأخيرا تم صياغة آفاق الدراسة.

الفصل الأول:

الادبيات النظرية

تمهيد:

إن ظاهرة التهرب الضريبي تضرب بجذورها منذ القدم، حيث اقترن وجودها بوجود الضريبة نفسها، وقد كانت ومازالت من بين اهتمامات وانشغالات الدول والحكومات من خلال البحث عن إجراءات وقائية للحد منها أو للتقليل من حدتها قبل مكافحتها لأن هذه الأخيرة تعتبر مكلفة جدا، وعليه فإن سد الطريق أمام التهرب الضريبي هو إجراء وقائي بالدرجة الأولى ولا بد منه قبل الذهاب إلى تطبيق العقوبات واللجوء إلى عملية المتابعة القضائية. حيث تعتبر الرقابة الجبائية أهم إجراء خول للإدارة الجبائية، باعتبار النظام الجبائي الجزائري نظام تصرحي يمنح الحرية الكاملة للمكلف بالضريبة في التصريح بمداخيله من تلقاء نفسه، لهذا تعتبر الرقابة على هذه التصريحات إلزامية، لأنها قد تكون غير صحيحة وخاطفة سواء عن حسن نية أو سوء نية بهدف التملص من دفع الضريبة، فالرقابة الجبائية لها أهدافها المختلفة منها القانونية، الإدارية، المالية الاقتصادية، الاجتماعية، وعليه سنحاول في هذا الفصل تبيان أساسيات حول الرقابة الجبائية والتهرب الضريبي في مبحثين:

المبحث الأول: الأدبيات النظرية؛

المبحث الثاني: الدراسات السابقة.

المبحث الأول: الادبيات النظرية

تسعى الرقابة الجبائية إلى التأكد من وجود عن أي غموض واقعة في محاسبة ما، وعليه تستعمل وسائل يكفلها القانون للمصلحة العامة، وتطبيق قواعد العدالة والإنصاف لحماية أمن المجتمع وذلك سعياً للوصول إلى نتيجة معرفة الجاني في الجناية والظروف التي أدت إلى ارتكابها، ويكون التحقيق على أسس وقواعد فنية يستخدمها المحقق بما يكفله له النظام من السلطات، حتى يتمكن بواسطتها من الكشف عن الغموض وتحديد مرتكبها والوقوف على جميع الأدلة.

المطلب الأول: مفهوم الرقابة الجبائية

قبل التطرق إلى مفهوم الرقابة الجبائية تجدر بنا الإشارة إلى المفهوم العام للرقابة، وتعددت التعاريف المقدمة للرقابة بتعدد المفكرين، وفيما يلي نعرض أهم التعاريف:

التعريف الأول: "الرقابة هي الجانب الأخير من العملية الإدارية حيث تكتمل بوضع نظام رقابي فعال يضمن تحقيق مستوى مستمر ومرض من الأداء"، وتتمثل هذه الوظيفة في مقارنة ما تم تنفيذه بالخطط الموضوعة واتخاذ الإجراءات التصحيحية عندما ينحرف الأداء الفعلي عن الأداء المخطط، ولهذا يمكن اعتبار الرقابة على أنها "ذلك الجزء من وظيفة المدير التي تختص بمراجعة المهام المختلفة، والتحقق مما تم تنفيذه ومقارنته بما يجب تنفيذه واتخاذ اللازم من حالة اختلاف مسار الاثنين"¹.

التعريف الثاني: "الرقابة في أي مشروع تتكون من مراجعة الأعمال التي تمت والتأكد من أنها توافق الخطط الموضوعة والتعليمات المصدرة والمبادئ المحددة"².

التعريف الثالث: "تنطوي الرقابة على التحقق عما إذا كان كل شيء يحدث طبقاً للخطة الموضوعة، والتعليمات الصادرة والمبادئ المحددة، وأن غرضها هو الإشارة إلى نقاط الضعف والأخطاء بقصد معالجتها ومنع تكرار حدوثها وهي تطبق على كل شيء، الأشياء، والناس والأفعال"³. من خلال التعاريف نستنتج أن الرقابة هي عملية قياس وتحديد الانحرافات وتصحيحها، للتأكد من أن الأهداف والخطط التي صممت للوصول إليها قد تحققت.

أما عن التعاريف المقدمة للرقابة الجبائية نلخصها فيما يلي:

التعريف الأول: تعرف على أنها فحص التصريحات وكل السجلات والوثائق والمستندات للمكلفين بالضريبة الخاضعين لها سواء أكانوا ذو شخصية طبيعية أو معنوية وذلك بقصد التأكد من صحة المعلومات التي

¹ محمد فريد الصحن وسعيد محمد المصري، إدارة الأعمال، الدار الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، مصر، ص 305.

² حمدي سليمان، الرقابة الإدارية والمالية على الأجهزة الحكومية، مكتبة دار الثقافة، الأردن، 1998، ص 15.

³ عيد الرحمان الصباح، مبادئ الرقابة الإدارية - المعايير - التقييم - التصحيح، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 1997، ص 17.

الفصل الأول: الإطار النظري.....الإطار النظري

تحتويها ملفاتهم الجبائية على أن يستعمل الشخص المكلف بهذه العملية أفضل الوسائل للاستعلام الاستفسار والاستيضاح عن كل مدون بالتصريحات والوثائق المرفقة بها ولا يكفي فقط بدراسة ومراجعة التصريحات بل عليه أن يقوم بعملية مقارنة بين ما هو مصرح به والمعلومات المتحصل عليها من مصادر أخرى وبالتالي التأكد من مدى التطابق الموجود بينهما وكذلك النضر في الوضعية المالية للممول.¹

التعريف الثاني: هي السلطة المخولة للإدارة الضريبية بمراقبة التصريحات والوثائق المستعملة لتحديد كل ضريبة أو رسم وذلك من أجل الوقوف على الأخطاء التي يقع فيها المكلف بالضريبة وتصحيحها.²

التعريف الثالث: هي الفحص المحاسبي المطبق من طرف الإدارة الجبائية، وهي عبارة عن مراقبة احترام القوانين الجبائية.³

أما المشرع الجزائري فقد عرفها في المادة 18 من قانون الإجراءات الجبائية تراقب الإدارة الجبائية التصريحات والمستندات المستعملة لفرض كل ضريبة أو إتاوة، كما يمكنها أن تمارس الرقابة على المؤسسات والهيئات التي ليس لها صفة التاجر والتي تدفع أجورا أو أتعاب أو مرتبات مهما كانت.⁴

وكتعريف شامل للرقابة الجبائية هي مجموعة من العمليات التي تقوم بها الإدارة الجبائية قصد التحقق من صحة مصداقية التصريحات المكتتبه من طرف المكلفين بغرض اكتشاف العمليات التبادلية التي ترمي إلى التخلص والتهرب من دفع الضريبة وتقويمها.

المطلب الثاني: طرق التهرب الضريبي ووسائل مكافحته

نظرا لاستفحال ظاهرة التهرب الضريبي التي تهدد المصالح الاقتصادية، الاجتماعية والمالية فمن الضروري فهم طبيعتها، أسبابها والإمام بمختلف الطرق التي من الممكن أن تكون منفذ للتهرب سواء كانت شرعية أو غير شرعية وكذا أهم الآثار المترتبة عنها وهذا بغية تكوين صورة حول هذه الظاهرة والتمكن من محاولة السيطرة عليها فيما بعد، لأنه ليس من المجدي أن نسعى وراء مكافحتها والحد منها إن كنا في الأصل لا نملك أدنى فكرة ومعرفة ما نكافح ضده.

أولا: التهرب الضريبي المشروع

هو التهرب الذي يكون في إطار قانوني للمستفيدين من ورائه بتجنب الضريبة بطريقة نزيهة ومن ابرز صوره لجوء المكلف إلى طرق تمكنه من الاستفادة من الثغرات الموجودة في التشريعات الجبائية أو الضريبية بفعل تعقد

¹ Ahmed HAMIMI, *l'audit constable et financier*, Édition Berti, Algérie, 2001, p 172.

² علي محمود الكفراوي، الرقابة المالية النظرية والتطبيق، الطبعة الثانية، مطبعة الانتصار لطباعة الأوفست، جامعة الإسكندرية، مصر، 2002، ص 15.

³ حامد عبد المجيد دراز، النظم الضريبية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1999 ص 222.

⁴ المديرية العامة للضرائب، ميثاق المكلفين بالضريبة الخاضعين للرقابة الجبائية، وزارة المالية، الجزائر، 2006.

النظام الضريبي أو عدم إحكام صياغة قوانينه مما يفسح المجال لكثير من التأويلات، فاستفادة المكلف من هذه الثغرات لا تعد مخالفة قانونية ما دام يتحرك في إطار قانوني، خولها له المشرع من خلال سلسلة من الإعفاءات والتخفيضات الدائمة أو المؤقتة التي قد تلمس أنشطة اقتصادية أو فروع إنتاجية أو مناطق جغرافية أو سلعا وخدمات محددة تفصيلا، التي من شأنها أن تعود عليه بنتائج جبائية أكثر امتيازاً لكن هذا النوع من التهرب مهما اتسم بالشرعية فإنه يظهر نقصاً في التحضر وغياب الضمير الاجتماعي.¹

ومن أمثلة ذلك الضريبة على التركات، عندما يفرض التشريع الجبائي ضريبة على التركات ودون إخضاع الهبات هذه الضريبة، فيقوم المالك بتقييم أمواله على ورثته الشرعيين وهو على قيد الحياة، على شكل هبات حتى لا يخضع أمواله لضريبة التركات.

ثانياً: التهرب غير المشروع

يقصد به التخلص من أداء الضريبة بالمخالفة الصريحة للقوانين وتندرج تحته بذلك كل الطرق والتي تعتمد على طرق احتيالية للتخلص من أداء الضريبة وقد يقع التهرب غير المشروع عند تحديد وعاء الضريبة أو عند تحصيلها ومن أمثلة علي ذلك كأن يمتنع المكلف عن تقديم إقرارات بمدخله طبقاً للقانون أو يقدم إقرار غير صحيح يتضمن بيانات خاطئة تقدر الضريبة على أساسها، أما التهرب عند تحصيل الضريبة فيكون بإخفاء الشخص لأمواله حيث يتعذر على مصلحة الضرائب أن تستوفي من تلك الأموال مبلغ الضريبة التي تم ربطها بالمكلف بالضريبة.²

ثالثاً: التهرب الضريبي ناتج عن إهمال المشرع الضريبي

قد يتحقق التهرب الضريبي نتيجة وجود ثغرات في القانون الضريبي وهو ناتج عن إهمال المشرع، في هذه الحالة يقوم المكلف باستغلال ثغرات التشريع الضريبي ومن أجل ذلك قد يستعين بأهل الخبرة أو الاختصاص لاكتشاف تلك الثغرات فمثلاً يستطيع المكلف تجنب الضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية والتوصل إلى إعطاء نشاط صفة غير تجارية (من الناحية الاقتصادية) من وجهة النظر القانونية رغم أن نشاطه تجاري من الناحية الاقتصادية.³

رابعاً: التهرب ضريبي يتضمنه التشريع الضريبي

يلجأ المشرع إلى التهرب الضريبي المقصود من أجل تحقيق أهداف معينة من خلال فرض ضرائب مرتفعة على نشاطات معينة أو سلع معينة للتقليل من استيرادها وتشجيع المنتج الوطني أو الحد من استهلاكها مثل السلع

¹حميد بوزيدة، جباية المؤسسات، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 38.

²عبد المنعم فوزي، المالية العامة والسياسات المالية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، مصر، 1994، ص 87.

³مراد ناصر، التهرب والغش الضريبي في الجزائر، دار قرطبة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2004، ص 13.

الكفالية أو إلغاء الضرائب على أنشطة محددة ضمن شروط معينة وحصرها في مناطق يتم اختيارها لتشجيع إنشاء مثل هذه المؤسسات في مناطق معينة مثل إقامة البنية التحتية في المناطق المعزولة أو تدعيم الاستثمار الفلاحي والصناعي بالجنوب.¹

وسائل مكافحة التهرب الضريبي :

التهرب الضريبي له عدة مضار ولذلك فمن أولويات الدولة مكافحة هذه الظاهرة ولا يتم ذلك إلا من خلال معالجة أسبابه.

أولاً/ تحسين فعالية النظام الضريبي :

لتحسين فعالية النظام الضريبي والوقوف ضد ظاهرة التهرب الضريبي يستوجب مراعاة ما يلي:

1- تبسيط النظام الضريبي:

إن تبسيط الإجراءات الإدارية المتعلقة بالضريبة وكذلك صياغة التشريع الضريبي بأسلوب يسهل على المكلفين فهمه. وتوفر الشفافية في فرض الضرائب هذا كله يعمل على الحد من التهرب الضريبي وبالعكس تعقد التشريع الضريبي وكثرة التعديلات التي تطرأ عليه، كما أن تعقد وعدم استقرار التشريع الضريبي يؤدي إلى نشوء حالة من الحساسية تجاه الضريبة وزيادة التهرب الضريبي. لذلك يجب العمل على تبسيط التشريعات الضريبية واستقرارها بالإضافة إلى وضوحها بالقدر اللازم.

2 - إرساء نظام ضريبي عادل:

الإحساس بالتعسف الضريبي من أهم العوامل التي تؤدي إلى استفحال ظاهرة التهرب الضريبي ولمعاكسة ذلك الوضع عمل المشرع على إرساء نظام ضريبي عادل وذلك من خلال مراعاة ما يلي:

- الأخذ بمبدأ شخصية الضريبة.
- شمولية الضريبة.
- اعتدال معدل الضريبة.
- تجنب الازدواج الضريبي.
- إعفاءات ضريبة مدروسة.

بالإضافة إلى ذلك يجب تحقيق المساواة التامة بين جميع الممولين أمام قانون الضريبة وذلك بعدم تمييز أي طائفة في المعاملات الضريبية عن غيرها ما لم يكن ذلك لأسباب موضوعية.²

3- تحسين التشريع الضريبي:

يجب على المشرع إتقان واحكام صياغة التشريع الضريبي وذلك لتفادي الثغرات التي يمكن أن تسمح بالتهرب

¹مراد ناصر ، مرجع سابق ،ص 9

²محمد مرسي فهمي، الضريبة الموحدة علي دخل الأشخاص، دار القاهرة , 1999

الضريبي والتشريع الجيد يعمل على سد الثغرات التي يمكن أن يتضمنها التشريع الضريبي، أضاف إلى ذلك يجب إدخال المرونة على قواعد القانون الضريبي حتى تتمكن من إحداث تجاوب بين الظروف الاقتصادية وطبيعة الضرائب الجديدة ومدى تكيفها مع مستجدات وتيرة النمو الاقتصادي.¹

ثانيا/تحسين الجهاز الإداري الضريبي:

يجب توفر إدارة ضريبية تمتاز بدرجة عالية من الكفاءة سواء من حيث التطبيق أو التنظيم ولهذا يجب الاهتمام بالإدارة الضريبية وذلك بترقية مستوى الإدارة وذلك من خلال التحسين النوعي والكمي للإمكانيات المتوفرة مع تسهيل إجراءات العمل من خلال التنظيم الجيد لتلك الإدارة.

1- تحسين الإمكانيات البشرية:

إن المتعاملين الاقتصاديين في زيادة ووجب على الإدارة الجبائية تسخير الإمكانيات البشرية لسد حاجات المواطنين لكن الإدارة الجبائية تواجه عدة صعوبات منها ومن أهمها نقص الموظفين سواء من الناحية العددية كذلك الكفاءة، وفي ظل هذا الاختلال بين وظائف الإدارة وامكانياتها البشرية أصبح من الضروري تحسين كفاءة الموظفين وذلك من خلال تخصيص دورات للتكوين وكذلك تكوين إطارات مختصة في المجال الضريبي، وفي هذا المجال يجب اتخاذ الإجراءات التالية:

- تحسين أجور عمال إدارة الضرائب.
- وضع برنامج تكويني يتماشى مع التغيرات التي يشهدها النظام الضريبي.
- فتح مدارس متخصصة في المجال الضريبي في مختلف ربوع الوطن.
- تحسين الأوضاع المادية والاجتماعية للعاملين بالإدارة الضريبية قصد غلق منافذ الاغراءات المقدمة لهم.
- وضع أسس عادلة للترقية، بالمقابل تسليط أقصى العقوبات لمن يثبت في حقهم سلوكات غير مشروعة.
- توفير الحماية اللازمة للموظفين في مجال الرقابة الميدان.

2- تحسين الإمكانيات المادية:

الإدارة الجبائية دائما تسعى لتوفير الإمكانيات المادية من اعلام آلي ورقمنة وكل هذا لتسيير الكم الهائل من الملفات المتزايدة عاما بعد عام، وكذلك الإدارة الجبائية تسعى لبناء مقرات لائقة بالعمل وتوفير وسائل التنقل للعمل وهذا لشساعة بلادنا، وكل هذه الإمكانيات تعمل على كبح جماح التهرب الضريبي.

3-تنظيم الإدارة الضريبية:

تسعى الدولة لتحسين تنظيم الإدارة الضريبية ولهذا لاحظنا في مطلع التسعينات إعادة هيكلة الإدارة الجبائية وذلك بحثا عن فعالية الإدارة الضريبية الجزائرية ولهذا حولت الإدارة المركزية إلى مديرية عامة للضرائب وذلك

¹ناصر مراد، مرجع سابق، ص 9

بموجب المرسوم 90/1990 الصادر في 23 جوان 1990، وتم انشاء تسعة مديريات جهوية تتوزع على كل من الجزائر، البلدية، الشلف، وهران، سطيف، قسنطينة، عنابة، ورقلة، بشار وهذه الادارات تتكفل بتنسيق ومراقبة الإدارات الولائية كما أنها تتمتع بالاستقلالية من ناحية التصرف واتخاذ القرار، وحتى اليوم الجهود مستمرة لتحسين الإدارة الضريبية وذلك بخلق كل من مديرية كبريات المؤسسات والمراكز الضريبية والمراكز الجوارية.

ثالثا-تحسين العلاقة بين الإدارة والمكلف:

على الإدارة الضريبية أن تسعى دوما لتحسين العلاقة بين الإدارة والمكلف وذلك قصد إحداث تجاوب وتصالح من شأنه أن يخلق ثقة كبيرة مما ينعكس على نقص التهرب الضريبي، لهذا يجب أن تكون العلاقة قائمة على مبدأ التعاون والتضامن بين المكلف والإدارة الضريبية وللوصول لهذه العلاقة يجب مراعاة الإجراءات التالية:

1-نشر الوعي الضريبي:

على الإدارة الجبائية أن تعمل على نشر الوعي الضريبي وذلك بتحسيس المكلف بأهمية دفع الضرائب، فكلما عملت الإدارة على نشر الوعي عبر الصحافة المكتوبة والتلفاز زاد فيهم الناس لفائدة الضريبة وعزوف المكلفين على التهرب الضريبي وكذلك يجب على الدولة التعريف بالضريبة وأهدافها وذلك من خلال تعميمها في البرامج التربوية قصد إرساء تهافه ضريبية لدى المواطن.¹

2 - تكوين واعلام المكلف:

يهدف تكوين واعلام المكلف إلى تحويل ذلك المكلف من معارض عن أداء الضريبة إلى مكلف ملتزم وذلك بالتقرب أكثر إليه. بإتباع سياسة تكوينية واعلامية رشيدة من أجل تثقيف المكلف واطلاعه بمختلف المستجدات والتعديلات التي يشهدها النظام الضريبي والإدارة الضريبية لها عدة منشورات وصحف ومحلات دورية لابرار مستجدات النظام الضريبي وتفسير الإجراءات الضريبية.

ويجب أن يتحصل كل من هو مقبل على العمل التجاري أو الصناعي إلى أن يكون في المستقبل خاضعا للضريبة إلى تكوين خاص يعرف فيه واجباته وحقوقه تجاه الإدارة الضريبية ومختلف الإدارات التي لها علاقة معه.

3 - تحسين العلاقة الإنسانية:

يجب على الإدارة الضريبية تحسين العلاقة بين المكلفين والموظفين وذلك بإجراء تدريبات للموظفين للرفي بهم إلى مستوى عالي في حسن الاستقبال والتعامل مع المكلفين. وكل هذا التجنب أو التقليل من التهرب الضريبي.

4-تحسين الرقابة الجبائية :

¹مراد ناصر، مرجع سابق، ص 11

تعتبر الرقابة الجبائية إجراء ضروريا لمكافحة التهرب الضريبي كما نكتسي أهمية بالغة وذلك نظرا لطبيعة النظام الضريبي التصريحي من طرف المكلفين والذي لا يعكس الحقيقية، ولذلك تقوم الإدارة الضريبية بعدة أشكال للرقابة الجبائية قصد الكشف على مختلف المخالفات المرتكبة، ولكن كذلك لتحسين هذه الرقابة يجب تكوين الموظفين تكويننا جيدا في مجال الرقابة الجبائية وتحسين قنوات الاتصال للموظف للحصول على المعلومة والذهاب للرقمنة أو كذلك ضمان حقوق المكلفين من تقديم لهم كل ما هو قانوني للرقابة الجبائية كالإشعار بالتحقيق واحترام مدة التحقيق إلخ.

5- أهمية التعاون الدولي في معالجة التهرب الضريبي:

بالرغم من الجهود التي تقوم بها الدولة في مكافحة التهرب الضريبي داخليا إلا أن هذا لا يكفي، مما يجعل التعاون الدولي ضرورة حتمية وذلك للوقوف أمام مبييض الأموال كذلك الوقوف أمام مضخمي الفواتير والمعاملات الوهمية مع الخارج، ولهذا يجب على الدولة التوقيع على معاهدات دولية لمكافحة التهرب الضريبي، أو اتفاقات ثنائية مع دولة أخرى أو التفاعل مع هيئات دولية كمنظمة الأمم المتحدة في مكافحة التهرب الضريبي، حتى تتمكن الإدارة الضريبية من كشف رؤوس الأموال المهربة إلى الجنات الضريبية، التي توفر المناخ المناسب والملائم لنشاط الشركات المتعددة الجنسيات وهذه الظاهرة كثرة في ظل العولمة¹.

المطلب الثالث: إجراءات الرقابة الجبائية في مكافحة تهرب الضريبي

أولا: إجراءات الرقابة الجبائية

تطبق مصالح الرقابة الجبائية عدة أشكال لفحص تصريحات المكلفين بالضريبة لجمع المعلومات الضرورية لإثبات مدى صحة هذه الأشكال حسب الحالة أو نوعية الشخص المراد التحقيق معه، معنوي أو طبيعي الأشكال هي:

1- الرقابة الداخلية: وتتم على مستوى متفشية الضرائب، حيث يقوم مدير المتفشية بفحص ومراقبة

تصريحات المكلف بالضريبة دون التنقل إلى مقر نشاطه وتشمل كل من الرقابة الشكلية والرقابة على الوثائق.

• الرقابة الشكلية: يهدف هذا النوع من الرقابة إلى تصحيح الأخطاء الملاحظة في التصريحات المقدمة

وكذا التحقق من هوية المكلفين، كما تعتبر أول عملية رقابية تخضع لها التصريحات الجبائية والمعتمدة على القراءة السطحية لها، وتتحدد بالخصوص في التحقق على المستوى الشكلي للمعلومات التي يجب أن يتضمنها التصريح مثل الهوية الجبائية، إمضاء وختم المكلف... أو تصحيح الأخطاء الحسابية التي تأتي من ترحيل المجاميع والأرصدة، وعليه إن هذا النوع من الرقابة الجبائية يعتبر أساسي بهدف ضمان صحة وصدق التصريحات المقدمة دون التعمق في محتوياتها. تنير الشك في مصداقية التصريحات يقوم أما في حالة نقص المعلومات المقدمة من

¹ زهرة حبو، إلياس نجمة، التهرب الضريبي الدولي، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 27، جامعة سوريا دمشق، 2011، ص 43

طرف المكلفين أو ظهور معطيات تثير الشك في مصداقية التصريحات يقوم المفتش بطلب المزيد من المعلومات والتوضيحات وذلك بالاتصال المباشر مع المكلف وتكليفه بتقديم إجابته في مدة لا يمكن أن تقل عن ثلاثين (30) يوما، لأن الرقابة الشكية تقدم فكرة أولية عن الملف الجبائي ليتم من خلاله إعطاء قرار مبدئي عن مصداقية التصريحات سواء بقبوله أو بتحويله إلى الرقابة على الوثائق، أي أن هذه الرقابة تعتبر تمهيدا لرقابة الجبائية المالية.¹

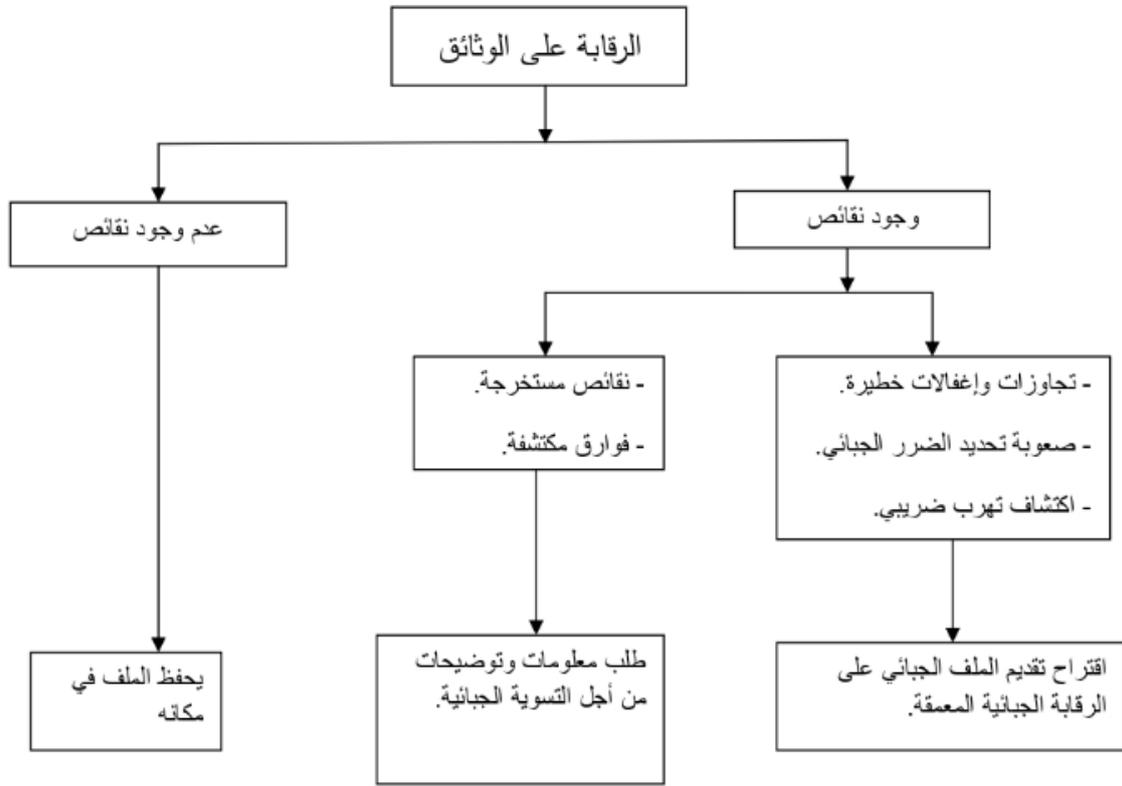
• **الرقابة على الوثائق:** يعد ثاني إجراء تقوم به الإدارة الضريبية بعد الرقابة الشكلية، ويتجلى دور هذه الرقابة في مجموعة الأعمال والفحوصات الدقيقة التي تتم على مستوى مكاتب الإدارة الجبائية، حيث يقوم المفتش بمقارنة المعلومات المصرح بها من طرف المكلف، والمعلومات المتحصل عليها من طرف الإدارات والهيئات والمؤسسات العامة والخاصة، والمتعلقة بالمعاملات أو الصفقات المبرمة بين المكلف وهذه الهيئات، تكون في شكل كشوفات ويطلب التبريرات والاستيضاح.²

¹يوعلام ولهي، نحو إطار مقترح لتفعيل آليات الرقابة الجبائية للحد من الأزمة، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 20-21 أكتوبر 2009، ص 06.

²أحلام بن صفي الدين، الرقابة الجبائية، مذكرة ماجستير في إطار مدرسة دكتوراه الدولة والمؤسسات العمومية، كلية الحقوق، جامعة الجزائر،

2014/2013، ص 12

الشكل رقم (1): مخطط الرقابة على الوثائق



المصدر: بن صفي الدين أحلام، الرقابة الجبائية، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، مدرسة دكتوراه الدولة والمؤسسات العمومية، جامعة الجزائر 1، الجزائر، 2013-2014، ص16.

2- الرقابة الخارجية: تعتبر التصريحات المقدمة من طرف المكلفين مبدئياً ووفقاً للقانون صحيحة، وبالتالي إثبات عدم صحتها والتدليس الذي تحتويه قد يقع على عاتق الإدارة الجبائية، وفي ظل ذلك تلجأ الإدارة الجبائية إلى شكل آخر من الرقابة الجبائية، وهو الرقابة الخارجية أو المعمقة بحيث يستلزم الانتقال إلى مكان ممارسة النشاط التجاري أو الصناعي، ويأخذ هذا الشكل الطرق الجبائية التالية.

1- التحقيق في المحاسبة:

"هو التحقيق في محاسبة المكلفين بالضريبة وإجراء كل التصريحات الضرورية لتأسيس وعاء الضريبة ومراقبتها ويرمي هذا التحقيق إلى مراقبة التصريحات الجبائية المكتتبه من طرف المكلفين بالضريبة .

ويعني التحقيق في المحاسبة: "مجموعة العمليات التي يهدف منها مراقبة التصريحات الجبائية المكتتبه من طرف المكلف بالضريبة وفحص محاسبته مهما كانت طريقة حفظها والتأكد من مدى تطابقها مع المعطيات المادية وغيرها، حتى يسنى معرفة مدى مصداقيتها"، يمكن لأعوان الإدارة الجبائية إجراء تحقيق في محاسبة المكلفين بالضريبة وإجراء كل التحريات الضرورية لتأسيس وعاء الضريبة ومراقبتها، يجب أن يتم التحقيق في

الدفاتر والوثائق المحاسبية بعين المكان، ماعدا في حالة طلب معاكس من طرف المكلف بالضريبة بوجهه كتابيا وتقبله المصلحة أو في حالة قوة قاهرة يتم إقرارها قانونا من طرف المصلحة.¹

1- التحقيق المصوب في المحاسبة:

نصت المادة 1-20 مكرر من قانون الإجراءات الجبائية، على أنه يمكن لأعوان الإدارة الجبائية إجراء تحقيق مصوب في محاسبة المكلفين لنوع أو عدة أنواع من الضرائب، لفترة كاملة أو لجزء منها غير متقدمة أو لمجموعة عمليات أو معطيات محاسبية لمدة تقل عن سنة جبائية.

ويتم كذلك عندما تشكل الإدارة الجبائية في صدق المستندات أو الاتفاقيات التي تم إبرامها من طرف المكلفين بالضريبة والتي تخفي المضمون الحقيقي للعقد عن طريق بنود تهدف إلى تجنب الضريبة أو التقليل من الأعباء الضريبة، وتكون مدة التحقيق في عين المكان في هذا النوع من المراقبة شهرين.²

يخضع التحقيق المصوب في المحاسبة تقريبا لنفس القواعد الخاصة بمراقبة المحاسبة المذكورة في المادة 20 من قانون الإجراءات الجبائية.

2- التحقيق المعمق في الوضعية الشاملة (V.A.S.A.F.E) :

هو عبارة عن مجموع العمليات الخاصة بالبحث والتقصي من أجل الكشف عن الفروقات بين المداخل المصرح بها من طرف المكلف وبين المداخل المحققة فعلا، يمكن لأعوان الإدارة الجبائية أن يشرعوا في التحقيق المعمق في الوضعية الجبائية الشاملة للأشخاص الطبيعيين بالنسبة للضريبة على الدخل الإجمالي، سواء توفر لديهم موطن جبائي في الجزائر أم لا، عندما تكون لديهم التزامات متعلقة بهذه الضريبة.³

في هذا التحقيق، يتأكد الأعوان المحققون من الانسجام الحاصل بين المداخل المصرح بها من جهة، والذمة أو الحالة المالية والعناصر المكونة لنمط معيشة أعضاء المقر الجبائي، من جهة أخرى، وهذا حسب المادتين 6 و98 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة.⁴

¹ميثاق المكلفين بالضريبة الخاضعين للرقابة، مديرية الأبحاث والتدقيقات، المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، الجزائر، 2017، تاريخ الاطلاع

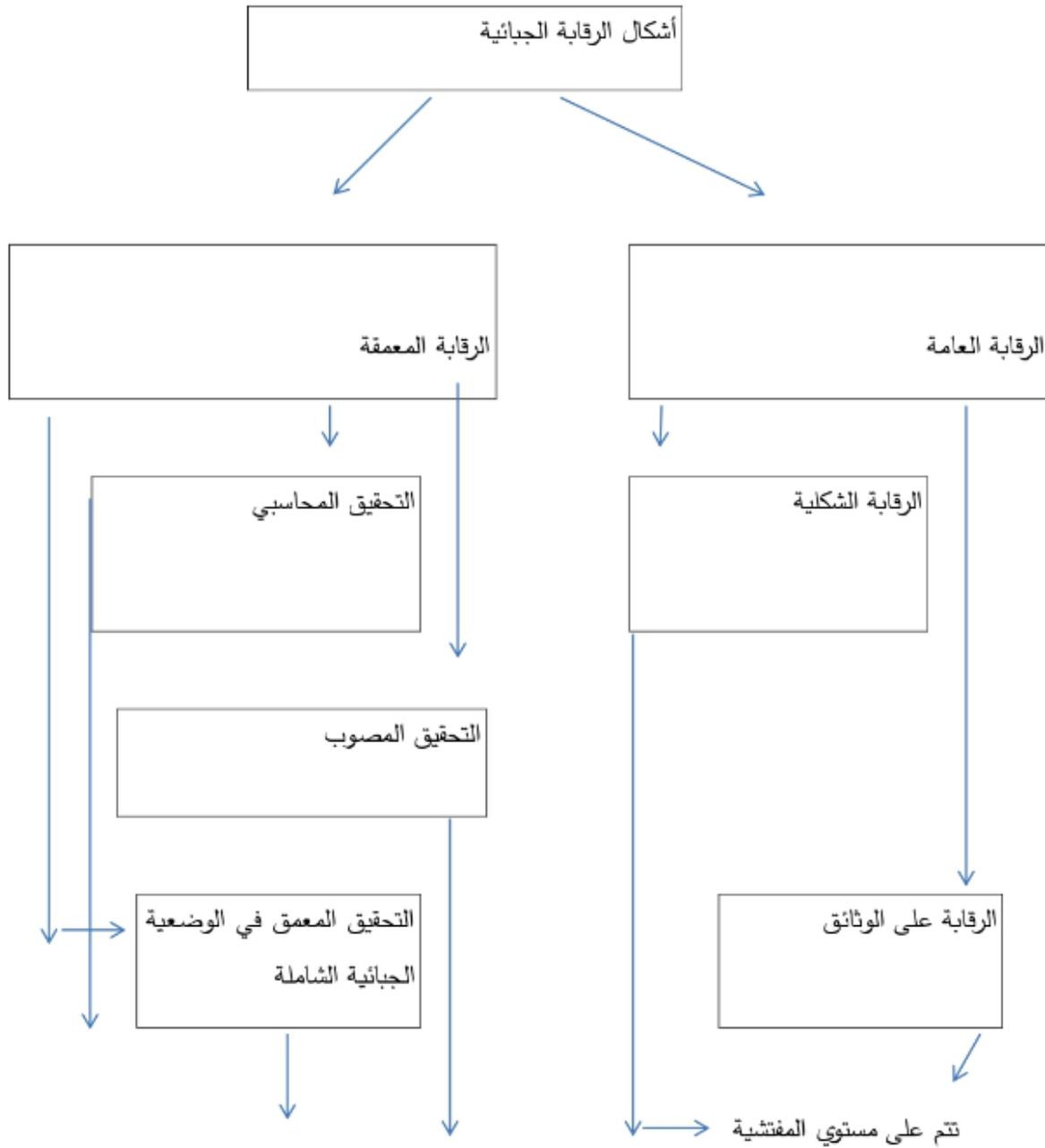
31/05/2023 <https://www.mfdgi.gov.dz/index.php/ar/com-smartslider3/2014-03-24-14-23-8/chartes> الساعة 15:22، ص 8

²بوشري، عبد الغاني، فعالية الرقابة الجبائية واثرها في مكافحة التهرب الضريبي، ص 89

³بن عمار منصور، إجراءات الرقابة الجبائية والمحاسبية، دار الهومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2011، ص 12

⁴اخليفة اسعيد، الرقابة الجبائية، مذكرة ماستر في الحقوق، تخصص القانون الإداري، جامعة بسكرة، الجزائر، 2013/2014، ص 19

ملخص اشكال الرقابة الجبائية :



تتم على مستوى نيابة المديرية الفرعية للرقابة الجبائية

المصدر: مركز الضرائب لولاية برج بوعريريج

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

بعد تطرقنا لأهم الجوانب النظرية التي تناولت موضوع دور الرقابة الجبائية ودورها في مكافحة التهرب الضريبي تم التطرق في هذا المبحث لبعض الدراسات التي تناولت موضوع المذكرة أو كانت لها علاقة به، إضافة إلى محاولة إجراء مقارنة بين هاته الدراسات والدراسة التي قمنا بها من حيث أوجه التشابه والاختلاف في ما بينها وكيفية الاستفادة منها.

المطلب الأول: الدراسات المحلية

الدراسة الأولى:

العثماني مصطفى بعنوان نظام المعلومات ودوره في تفعيل الرقابة الجبائية - حالة الجزائر - مذكرة

لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير فرع مالية ومحاسبة، المركز الجامعي بالمدينة أكتوبر. 2008

هدفت هذه الدراسة إلى:

- تقييم الاتجاهات الحديثة لتفعيل الرقابة الجبائية والوقوف على مزايا نظام المعلومات الجبائية؛
- معرفة مدى إستجابة النظام الجبائي الجزائري للتطورات الحاصلة في المجال المعلوماتي وأهم العراقيل التي تواجهه لإيجاد الحلول المناسبة؛
- تبيان مختلف الأدوات الإقتصادية والقانونية التي يتم من خلالها إستغلال المعلومات في تفعيل الرقابة الجبائية في النظام الجبائي الجزائري.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

- أن نظام المعلومات يقدم معلومات من شأنها تفعيل الرقابة حيث تعتبر الدعامة الأساسية لبناء نظام رقابي، فعال من خلال توفيره للمعلومات الرقابية،
 - يعتبر نظام المعلومات الجبائي أداة من الأدوات في يد الإدارة الجبالية في زيادة فعالية رقابتها الجبائية من خلال توفيره للمعلومات الحالية في الوقت والمكان المناسب وتوفير أحسن الطرق للمكلف بالضريبة في القيام بواجبه إتجاه الإدارة الجبائية وهذا يؤدي إلى تفعيل الرقابة الجبائية بإزالته للعوائق التي تقف حاجزا في تحقيق مبتغاها من خلال وضع كل التسهيلات أمام الإدارة الجبائية والمكلف
- الدراسة الثانية:

بوشري عبد الغني بعنوان فعالية الرقابة الجبائية وآثارها في مكافحة التهرب الضريبي في الجزائر

(1999-2009)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص: نفود مالية وبنوك، جامعة

تلمسان 2010-2011

هدفت هذه الدراسة إلى:

حيث هدفت هذه الدراسة إلى دراسة أثر فعالية الرقابة الجبائية في مكافحة ظاهرة التهرب الضريبي، ومحاولة تشخيص هذه الظاهرة وإبراز انعكاساتها على الإقتصاد الوطني، بالإضافة إلى تقييم دور طرق وآليات الرقابة الجبائية في الحد من إنتشار هذه الظاهرة، وأهم التدابير والإجراءات المتخذة من طرف الدولة للوقوف على مدى قدرتها وفعاليتها من تخفيف حدها.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

وأهم ما توصلت إليه هذه الدراسة أنه رغم الجهود المبذولة من طرف الدولة في مجال الرقابة الجبائية إلا أنها لاتزال غير قادرة على القضاء على ظاهرة التهرب الضريبي، وذلك نظرا للصعوبات والمشاكل التي تقف عائقا دون تحقيق الرقابة الجبائية للأهداف المرجوة منها؛ ومن بين العوائق مشكل نقص الإمكانيات البشرية وعدم كفاءتها في ظل العدد الهائل من الملفات التي يجب مراقبتها إضافة إلى ضعف الإمكانيات المادية

الدراسة الثالثة:

بغورة زكرياء نور الدين وثابتي عادل بعنوان الرقابة الجبائية ودورها في تحسين المداخل الضريبية

2016/2015 مذكرة مقدمة لنيل متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، جامعة البشير الابراهيمي برج بوعريريج،

هدفت هذه الدراسة إلى:

التعريف بدور الرقابة الجبائية في تحسين المداخل الضريبية للدولة اعتمادا على دراسة حالة التحقيق المصوب لأحد المكلفين بالضريبة على مستوى مركز الضرائب برج بوعريريج ؛

وقد خلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

إن الاطلاع الدائم على قوانين الجباية مع كل المستجدات المتعلقة بها من تعديل أو الغاء عن طريق قوانين مالية المراسلات التعليمات الصادرة عن المديرية العامة للضرائب، يساعد العون الجبائي في أداء مهامه بكل كفاءة وأمان فيما يخص الجانب القانوني.

إن التنسيق بين الإدارة الجبائية ومختلف الإدارات والمؤسسات من شأنه أن يكرس التبادل الفعال للمعلومات من حيث جمعها أو استغلالها.

تحسن العلاقة بين كل من الإدارة الجبائية والمكلفين من شأنه أن يعزز الثقة بين مختلف عناصر المجتمع الجبائي. إن المشكل في التحصيل قد يتسبب فيه الطرفين الدارة الجبائية من جهة والمكلف من جهة، وهذا ما يجعل الرفع في الحصيلة الضريبية للإدارة الجبائية أمرا غاية في الصعوبة .

رغم التعديلات التي قامت بها الدولة على مستوى النظام الجبائي إلا أن هذا الأخير لم يصل إلى درجة المرونة الكافية التي تمكنه من مسايرة مختلف التطورات.

الدراسة الرابعة:

زيتوني مفيدة وبلغايبية وردة بعنوان الرقابة على الوثائق وأهميتها التحصيل الضريبي 2017/2016

مذكرة مقدمة لنيل متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، جامعة البشير الإبراهيمي برج بوعريبيج،

هدفت هذه الدراسة إلى:

موضوع الرقابة على الوثائق وأهميتها في التحصيل الضريبي تماشيا مع ما يطبق في الوضع الراهن من ضرائب اعتمادا على دراسة حالة معينة من الملفات للمكلفين بالضريبة على مستوى مفتشية الضرائب عبان رمضان برج بوعريبيج،

وقد خلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

.تعتمد الإدارة الضريبية في تقدير المادة الخاضعة للضريبة على طريقتين، طريقة التقدير المباشر باستخدام

المعلومات التي بحوزتها وتخص المكلف أو طريقة التقدير غير المباشر .

.تخضع الإدارة الضريبية ملفات المكلفين لعدة أنواع من الرقابة الجبائية، منها الرقابة على الوثائق التي تمس

نسبة 20% من ملفات المكلفين المتواجدة على مستوى مفتشية الضرائب.

. ان تطبيق نظام الرقابة على الوثائق اعترضه عدة معوقات سواء مادية أو بشرية ألزمت الدولة على البحث

عن أساليب لتحسينها وتطبيقها.

. إن عملية تسديد الضريبة المسترجعة والمكتشفة بعد إخضاع ملف المكلف للرقابة تتم بالتراضي في حالة

اعتراف المكلف بما ارتكبه من مخالفات أو بقوة القانون في حالة الرفض بما وجب عليه، وهذا ما يدخله في نزاع

مع الإدارة الجبائية

الدراسة الخامسة

سليمان عنبر بعنوان دور الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، مذكرة مقدمة ضمن

متطلبات نيل شهادة الماجستير قسم علوم التسيير تخصص محاسبة جامعة بسكرة 2012 2011 ،

من بين النتائج المتوصل إليها:

أن الكثير من المكلفين يعتمدون التهرب من دفع مستحقاتهم الجبائية بطرق وأساليب عدة أهمها التلاعب في

إعداد وتقديم المعلومات المحاسبية التي تعبر عن وضعيتهم المالية.

الدراسة الأولى:

Rosiati Ramli, Perception on justic, trust and tax -Maclah Ruhanit - Palil Mohd Faizal- Rizal Kasetsart Journal of Social Sciences Volume 38, Issue compliance behavior in Malaysia.3,September-December 2017.

تصور حول العدالة والثقة وسلوك الامتثال الضريبي في ماليزيا

تم في هذه الورقة دراسة العلاقة بين العدالة والثقة وسلوك الامتثال الضريبي في ماليزيا، حيث ميزت هذه الدراسة العدالة في العدالة الإجرائية، وعدالة التوزيع والعدالة الجزائية لذلك فحصت هذه الدراسة تأثير هذه الأنواع العدالة على الالتزام الضريبي تؤثر الثقة أيضا على فعل الامتثال الضريبي ولديها أيضا علاقة بعنصر العدالة تم جمع تصورات من دافعي الضرائب الفردية باستخدام استبيانات من الدراسات السابقة. تشير النتائج إلى أن العدالة الإجرائية والثقة تؤثران على الالتزام الضريبي، وكانت العدالة الإجرائية مرتبطة بشكل إيجابي ووثيق بالثقة. ومع ذلك، فإن الثقة لا تتوسط في العلاقة بين العدالة والامتثال .

الدراسة الثانية:

• Peggy Jimenez-Govind S.Iyer-Tax compliance in a social setting The influence of social norms, trust in government, and perceived fairness on taxpayer compliance, Advances in Accounting, Volume 34. September 2016,

بعد الالتزام بالضرائب الطوعية أمرا مهما للحكومات في جميع أنحاء العالم لأنها تحاول إدارة العجز في الميزانية. قد تكون الطرق التقليدية لتحسين الامتثال الضريبي مثل زيادة عمليات التدقيق مكلفة في التنفيذ. لذلك كان الغرض من هذه الدراسة في هذه الورقة هو دراسة تأثير العوامل الاجتماعية على نوايا الامتثال الضريبي للأفراد. وحدت نتائج دراسة استقصائية ل 217 من دافعي الضرائب الأمريكيين دعما لتأثير العوامل الاجتماعية على الالتزام الضريبي يلخص هذا البحث إلى أن المعايير الاجتماعية تؤثر على نوايا الامتثال بشكل غير مباشر، من خلال الاستيعاب كقواعد شخصية على وجه التحديد، مع زيادة قوة المعايير الاجتماعية لصالح الالتزام الضريبي، تزداد أيضا المعايير الشخصية للامتثال الضريبي، وهذا يؤدي إلى زيادة لاحقة في نوايا الامتثال تخلص أيضا إلى أن الثقة في الحكومة لها تأثير كبير على كل من العدالة المتصورة للنظام الضريبي وقرارات الامتثال تشير نتائج هذه الدراسة إلى أن تأثير المعايير الاجتماعية على الالتزام الضريبي يتم إلى حد كبير من خلال الاستيعاب كقواعد شخصية، كما تم في هذه دراسة تصور مفهوم العدالة كوظيفة من وظائف الثقة بدلاً من العكس. قد يساعد هذا البحث السلطات الضريبية في تطوير استراتيجيات أقل تكلفة وأكثر فاعلية لزيادة الامتثال تدافعي الضرائب.

Michael W. Spicer Rodney E. Hero, Tax evasion and heuristics: A research note –
Journal of Economic Behavior & Organization–Volume 116, August 2015

تبحث هذه الورقة العلمية في الاستدلال الذي يستخدمه دافعو الضرائب في اتخاذ قرارات التهرب الضريبي، حيث تم اختبار المقترحات التالية في تجربة استخدمت الطلاب، حيث تم في الإقتراح الأول ربط مستوى التهرب من الضرائب بشكل إيجابي، أما في الإقتراح الثاني فقد تم ربط التدقيق الجبائي بالتزام الضريبي للمكلف من المرجح أكثر أن دافعي الضرائب الذين تم تدقيقهم يقيمون احتمال المراجعة على أنها أعلى وبالتالي يقللون من مستويات التهرب فشلت النتائج التجريبية في دعم الإقتراح الأول ولكنها تدعم الإقتراح الثاني الذي يشير إلى وجود علاقة طردية بين التدقيق الجبائي والإلتزام الضريبي.

الدراسة الرابعة:

محمد محمود ذيب حوسو بعنوان التدقيق لأغراض الضريبية أطروحة استكمال المتطلبات درجة
الماجستير في المنازعات الضريبية بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين، 2005.
حيث تكمن مشكلة البحث في:

1- عدم حيادية وعدالة قرارات مأموري التقدير في القطاع العام وكذلك عدم حيادية قرارات المدققين في القطاع الخاص

2- عدم توفر جهاز من المدققين في الإدارة الضريبية قادر على التعامل مع منهجية التدقيق الغربي بسبب حداثة

الإدارة الضريبية؛

3- عدم وجود إنتماء ضريبي عالي لدى المكلفين والمشتغلين الفلسطينيين؛

4- إنخفاض مستوى التعاون والتنسيق بين الإدارة الضريبية من جهة وبين المؤسسات المهنية المهمة بشؤون التدقيق في فلسطين من جهة أخرى.

يهدف البحث إلى خلق وتعزيز الامتثال الطوعي للمكلفين وتحسين الجباية العربية عن طريق:

1- خلق نظام فعال للالتزامات الضريبية المكلفين

2- إنشاء برنامج شامل لتوعية المكلفين

3- إنشاء نظام بسيط وسهل تتقاسم الإقرارات وتنفيذ المدفوعات

4- إنشاء نظام التنفيذ تحصيل الضرائب بفعالية وكفاءة

5- إنشاء نظام قانوني يضمن فيه العدالة وتحقيق مبدأ الثواب والعقاب للمكلفين.

منهجية البحث ومحدداته

1- نظرا لقلّة المراجع المتخصصة بموضوع هذا البحث فقد عمد الباحث إلى أسلوب القراءة التحليلية لكثير من الدراسات والمؤلفات في علمي التدقيق والضرائب لتكوين أفكار واضحة للتدقيق الضريبي، ووضع تصورات مقبولة تتناسب وخصوصية الاقتصاد الفلسطيني في هذه المرحلة التاريخية الحساسة

2- إستخدم الباحث أكثر من منهج الجمع المعلومات والبيانات الكافية والمتمثلة في المنهج الاستقرائي بالإضافة إلى منهج تحليل المضمون ومنهج دراسة الحالة.

توصل الباحث أن نجاح النظام الضريبي يتوقف على كفاءة وحيوية التفاعل بين جميع محاور وأطراف هذا النظام الضريبي فالتشريع، والتنفيذ، وإدارة الجهاز الضريبي كلها عناصر متكاملة، والعملية التدقيقية هي سلسلة من العمليات التي لا يجب أن ينظر إلى كل منها بشكل منفصل عن الآخر، وإنما هي سلسلة منفصلة من الحلقات المتفاعلة، لذلك فالوسيلة الفعالة في محاربة أعمال الغش والتهرب الضريبي لا تكمن في الوسيلة الردعية والتعزيمية بقدر ما تكمن في إنضباط الإدارة وأجهزتها وحسن إستخدام الموارد المتاحة وأهمها الإنسان. وقد استنتج الباحث أن تحقيق النجاح في عملية التدقيق أو الفحص يرتكز على قيام بجمع كل الموارد وعناصر البيانات المالية وتحويلها إلى مخرجات ذات قيمة من خلال التخطيط، التوجيه التنظيم والرقابة وحسن اتخاذ القرار المناسب في الوقت المناسب من أجل نجاح برنامج التدقيق الفعال.

المطلب الثالث: المقارنة بين الدراسات الحالية والدراسات السابقة

بعد القيام بعرض مختلف الدراسات السابقة العربية والأجنبية، سيتم في هذا الجزء تقييم هذه الدراسات، وإبراز أوجه التشابه والاختلاف فيما بينها، ثم إبراز موقع الدراسة الحالية من تلك الدراسات

أوجه الشبه والاختلاف بين الدراسات المحلية:

بعد الإطلاع على الدراسات المحلية السابقة تبين أن هناك أوجه تشابه وإختلاف بينها على الرغم من اشتراكها في مجمل أو جزء من موضوع الدراسة إلا أنها اختلفت في فترة ومكان الدراسة وطريقة معالجتها للموضوع كما توصلت الدراسات إلى أن كفاءة المعلومات.

أوجه الشبه والاختلاف بين الدراسات الأجنبية:

يمكن القول أن هناك فرقا بين الدراسات الأجنبية، ويمكن هذا الفرق في الطريقة المستخدمة حتى يكون هناك إمتثال الضريبي حيث كان هناك إختلاف في المعايير.

موقع الدراسة الحالية من الدراسات السابقة:

هناك تشابه بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية من حيث التطرق إلى طريقة من طرق زيادة الالتزام الضريبي وتنوع إيرادات الدول وزيادتها والمتمثلة في الرقابة الجبائية، إلا أن الاختلاف برز في فترة ومكان الدراسة بالإضافة إلى الطريقة المستخدمة، حيث تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي في هذه الدراسة من حيث المنهج:

نظرا لتعدد المنهجيات واختلافها، ارتأينا إلى الاعتماد على أسلوب إمراد في إعداد المذكرة على غرار الدراسات السابقة حيث يعتبر من أشهر الأساليب التي تسهل علينا استعراض وتصفح من حيث الهدف: تنوعت الاتجاهات البحثية للدراسات السابقة فنجد منها من ركزت على عملية الرقابة الجبائية التي هدفت إلى تقييم الرقابة الجبائية في ظل الإصلاحات الضريبية كما نجد منها من تهدف إلى الكشف عن مدى مساهمة الرقابة الجبائية في التحصيل الضريبي وأخرى تناولت الرقابة على الوثائق، أما دراستنا الحالية فهي تهدف إلى مكافحة التهرب الضريبي

خلاصة الفصل الأول:

تعد الرقابة الجبائية من أهم الإجراءات التي حولت للإدارة الجبائية للتأكد من صحة التصريحات المقدمة وكذا التطبيق الميداني للقوانين والتشريعات الجبائية فهي تمثل الوسيلة التي تمكن الإدارة الجبائية من التحقق بأن المكلفين ملتزمين في أداء واجباتهم الجبائية وتصحيح الأخطاء الملاحظة، فسبب قيام الرقابة يتمثل في متابعة التصريحات الجبائية من جهة ومكافحة الغش والتهرب الضريبي من جهة أخرى، كما أن للرقابة الجبائية عدة أهداف من بينها المحافظة على موارد الخزينة وزيادة مستوى الرفاهية الاقتصادية للمجتمع.

الفصل الثاني: الإطار التطبيقي

تمهيد:

يسمح التحقيق الجبائي للإدارة الجبائية بتأكد من صحة وقانونية التصريحات ومقارنتها مع الوضعية الحقيقية للمكلف، حيث يخرج التحقيق المحاسبي من إطاره الضيق المتمثل في المراجعة الشكلية للملفات إلى مراجعة لكل الدفاتر والوثائق المحاسبية بعين المكان، لا يمكن للإدارة الجبائية ممارسة التحقيق المحاسبي إلا على المكلفين الملزمين بمسك الدفاتر والوثائق المحاسبية التي فرض القانون التجاري والجبائي مسكها، أي أنه بغياب هذه الوثائق لا يمكن إجراء هذا النوع من التحقيق هذا من جهة، ومن جهة أخرى لا يمكن مباشرة التحقيق إلا من طرف أعوان الإدارة الجبائية الذين على الأقل لهم رتبة مراقب، حيث تطرقنا في هذا الفصل إلى مبحثين هما:

المبحث الأول: نبذة عن مركز الضرائب لولاية برج بوعريريج؛

المبحث الثاني: الرقابة الجبائية في مكافحة التهرب الضريبي.

المبحث الأول: نبذة عن مركز الضرائب لولاية برج بوعريريج

تحاول الإدارة الجبائية تحسين الخدمة المقدمة قصد إنشاء مرونة لتقديم وتعزيز الوعاء الجبائي وتطوير العلاقة بين الإدارة والمكلف، وتم إنشاء طرق جديدة للتسهيل على المكلف تتمثل في مراكز الضرائب على مستوى الوطن التي توفر مسؤولية أكبر وتسهل على المكلفين القيام بتصريحاتهم وكذا تسديد ضرائبهم.

المطلب الأول: نشأة مركز الضرائب لولاية برج بوعريريج

لدى مركز الضريبة وزن هام لدى مديرية الضرائب وذلك لمسؤوليتها عن آلاف الملفات ذات حجم تحصيل كبير ويشمل ذلك كل الولايات.

أولاً: نشأة مركز الضرائب

يعد مركز الضرائب من الهياكل المستحدثة من طرف الإدارة الجبائية، حيث يتكفل بمسك وتسيير الملفات الجبائية للمكلفين الخاضعين لمجال إختصاصه والتي تتمثل في:

- المؤسسات الخاضعة للنظام الحقيقي والغير تابعة لمجال إختصاص مديرية كبريات الشركات والتي يفوق رقم أعمالها 30.000.000 د.ج؛
 - المكلفون أصحاب المهن الحرة؛
 - الشركات وغيرها من الأشخاص المعنويين الخاضعين للضريبة برسم المداخل الخاضعة للضريبة على أرباح الشركات؛
 - المكلفين بالضريبة الخاضعين للنظام الحقيقي لفرض الضريبة برسم عائدات الأرباح الصناعية والتجارية. وتنقسم مراكز الضرائب الى 3 أصناف وذلك تبعا لعدة ملفات مسيرة من قبل المركز نفسه كالتالي:
- الصف الأول: عدد الملفات من 8001 الى 12000 ملف؛
- الصف الثاني: عدد الملفات من 4001 الى 8000 ملف؛
- الصف الثالث: عدد الملفات اقل من 4001 ملف.

ثانياً: نشأة مركز الضرائب لولاية برج بوعريريج

فيما يخص نشأة مركز الضرائب لولاية برج بوعريريج فقد بدأ العمل بتاريخ 2012/12/02 ويضم حالياً 115 عامل موزعين على مختلف مصالح المركز، ويعالج المركز ما يقارب 6500 ملف جبائي وذلك حتى تاريخ 2023/03/28 حسب ما صرح به لنا رئيس مركز الضرائب لولاية برج بوعريريج.

المطلب الثاني: المهام المختلفة لدى مركز الضرائب

إن لمركز الضرائب العديد من المهام وتتم بعدة مراحل بداية من مرحلة الإعلام والاستقبال ووصولاً إلى مرحلة التحصيل، ولهذا تم توزيع المهام حسب مختلف المجالات، ونذكرها فيما يلي:

أولاً: في مجال الوعاء الضريبي

- يمسك ويسير الملفات الجبائية للشركات وغيرها من الأشخاص المعنيين بعنوان المداخل الخاضعة للضريبة على أرباح الشركات.
- يمسك ويسير الملفات الجبائية التابعين للنظام الحقيقي لفرض الضريبة برسم عائدات الأرباح الصناعية والتجارية.
- إصدار الجداول وقوائم التحصيل وشهادات الإلغاء أو التحصيل مع معاينتها والمصادقة عليها.

ثانياً: في مجال التحصيل

- التكفل بالجداول والسندات والإيرادات والرسوم والإتاوى.
- تنفيذ العمليات المادية للدفع والتحصيل وتقدير الأموال النقدية.
- ضبط الكتابات المتمركزة في تسليم القيم.

ثالثاً: في مجال الرقابة

- البحث عن المعلومات الجبائية وتجميعها لإستغلالها ومراقبة التصريحات.
- إعداد وتحقيق البرامج والتدخلات والمراقبة لدى المكلفين الخاضعين للضريبة وتقييم النتائج.

رابعاً: في مجال المنازعات

- دراسة ومعالجة الشكاوي.
- متابعة المنازعات الإدارية والقضائية.
- سداد القروض والرسوم على القيمة المضافة.

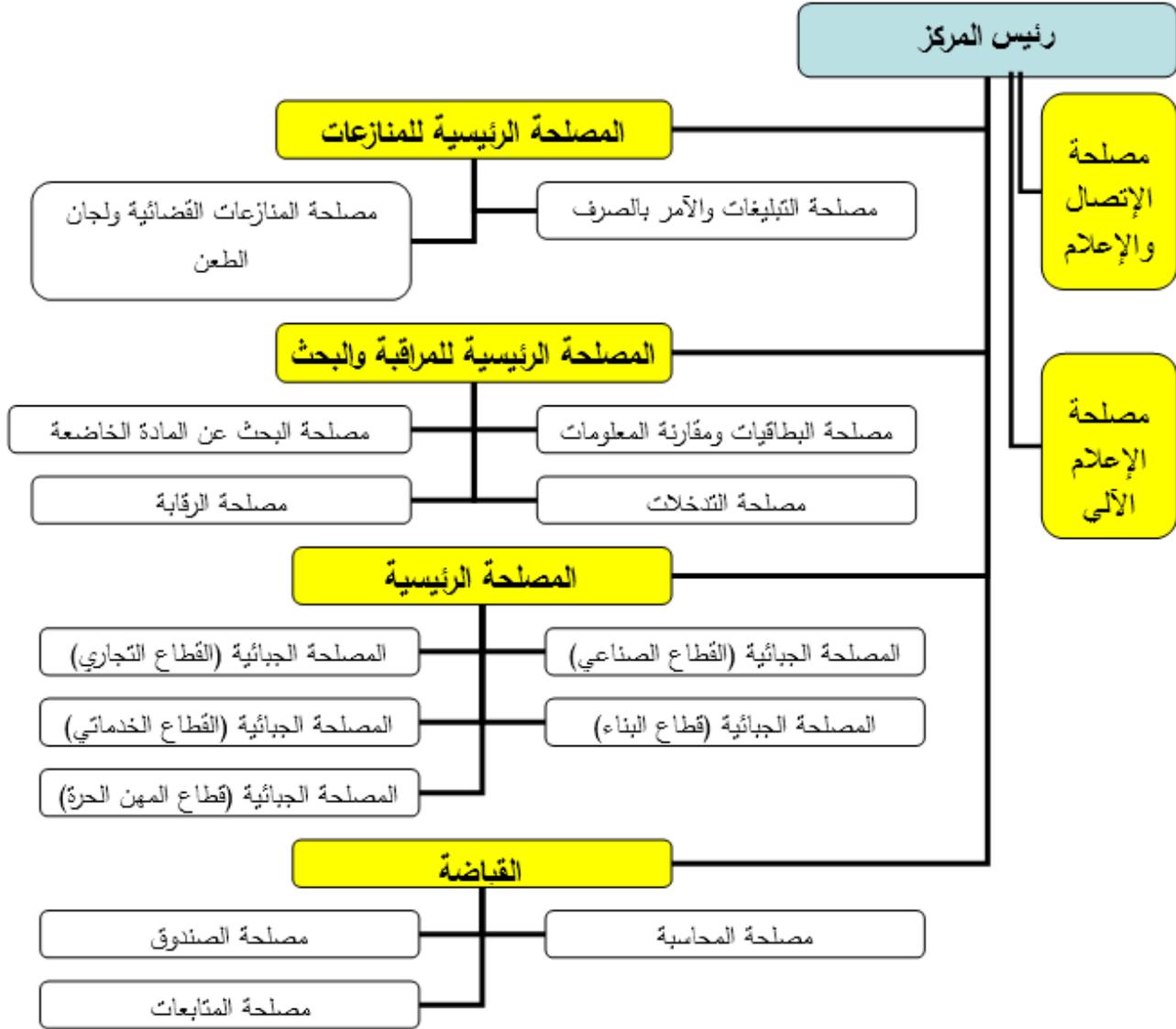
خامساً: في مجال الإستقبال والإعلام

- ضمان مهمة الإستقبال ومهمة إعلام المكلفين بالضريبة.
- التكفل بالإجراءات الإدارية بالوعاء لاسيما المتعلقة بإنشاء مؤسسات وتعديل قوانينها الأساسية.
- تنظيم وتسيير المواعيد.
- نشر المعلومات والمطبوعات لصالح المكلفين بالضريبة التابعين للمركز.

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لمركز الضرائب لولاية برج بوعرييج

ينقسم مركز الضرائب سواء لولاية برج بوعرييج أو أي ولاية أخرى إلى ثلاثة مصالح رئيسية وقباضة ومصطلحتين تحت سلطة رئيس المركز، ويمكن تلخيص هيكله مركز الضرائب في المخطط الموالي:

الشكل رقم (01): هيكله مركز الضرائب



المصدر: المرسوم التنفيذي رقم 327/06 يحدد تنظيم المصالح الجبائية الخارجية لإدارة الجبائية ومصالحها، الجريدة الرسمية، العدد 59، 2006، ص6-13.

وينقسم مركز الضرائب كما يلي:

أولاً: المصالح الرئيسية

تنقسم المصالح الرئيسية إلى ثلاثة مصالح:

1- المصلحة الرئيسية للتسيير:

المصلحة الرئيسية للتسيير مكلفة بالقيام بالوظائف التالية:

- التكفل بالملفات الجبائية للمكلفين بالضريبة التابعين لمركز الضرائب في مجال الوعاء والمراقبة الجبائية ومتابعة الإمتيازات الجبائية والدراسة الأولية للإحتياجات.
- المصادقة على الجداول وسندات الإيرادات وتقديمها لرئيس المركز للموافقة عليها بصفته وكيلا مفوضا عن المدير الولائي للضرائب.
- إقتراح تسجيل المكلفين بالضريبة للمراقبة على أساس الوثائق أو الرقابة المحاسبية.
- إعداد تقارير دورية وتجميع الإحصائيات وإعداد مخططات العمل وتنظيم الأشغال مع المصالح الأخرى والحرص على إنسجامها.

وتضم المصلحة الرئيسية للتسيير خمسة مصالح فرعية وهي:

- أ- المصلحة المكلفة بالجباية لقطاع الصناعة.
- ب- المصلحة المكلفة بجباية قطاع البناء والأشغال العمومية.
- ج- المصلحة المكلفة بجباية القطاع التجاري.
- د- المصلحة المكلفة بجباية قطاع الخدمات.
- هـ- المصلحة المكلفة بجباية المهن الحرة.

2- المصلحة الرئيسية للمراقبة والبحث:

تقوم المصلحة الرئيسية للمراقبة والبحث بالأدوار التالية:

- إنجاز إجراءات البحث عن المعلومة الجبائية ومعالجتها وتخزينها وتوزيعها من أجل إستغلالها.
- إقتراح عملية المراقبة وإنجازها بعنوان الرقابة في عين المكان والمراقبة على أساس الوثائق لتصريحات المكلفين بالضريبة التابعين للمركز مع إعداد جداول إحصائية.
- وتضم المصلحة الرئيسية للمراقبة والبحث أربعة مصالح فرعية، وهي:
 - أ- **مصلحة البطاقات والمقارنات:** هذه المصلحة مكلفة بالمهام التالية:
 - تشكيل وتسيير فهرس المصادر المحلية للإعلام والإستعلام الخاصة بوعاء الضريبة وكذا مراقبتها وتحصيلها.
 - التركيز على المعطيات التي تجمعها المصالح المعنية وتخزينها واستردادها من أجل إستغلالها.
 - التكفل بطلبات تعريف المكلفين بالضريبة.
 - ب- **مصلحة البحث عن المادة الضريبية:** وتكون على شكل فرق وتتنحصر مهام هذه المصلحة في:
 - إعداد برنامج دوري للبحث عن المعلومة الجبائية.
 - إقتراح تسجيل المكلفين بالضريبة للمراقبة على أساس الوثائق في عين المكان إنطلاقا من المعلومات والإستعلامات المتحصل عليها.
 - ج- **مصلحة التدخلات:** تعمل هذه المصلحة في شكل فرق وهي مكلفة بالأدوار التالية:
 - برمجة وإنجاز التدخلات بعنوان تنفيذ الحق في التحقيق وحق الزيارة والمراقبة، وكذا تجز في عين المكان لكل المعاینات الضريبية لوعاء الضريبة ومراقبة تحصيلها.

- إقتراح مكلفين بالضريبة لمراجعة محاسبتهم أو المراقبة على أساس الوثائق إنطلاقاً من المعلومات المتحصل عليها.

د- **مصلحة الرقابة:** تعمل هذه المصلحة في شكل فرق وتنحصر مهامها في كالاتي:

- إنجاز برنامج المراقبة على أساس الوثائق في عين المكان.

- إعداد وضعيات إحصائية دورية تتعلق بوضعية إنجاز برامج المراقبة مع تقييم مردودها.

3- **المصلحة الرئيسية للمنازعات:**

تقوم المصلحة الرئيسية للمنازعات بالأدوار التالية:

- دراسة كل طعن نزاعي أو إعفائي يوجه لمركز الضرائب والنتائج عن فرض زيادات وغرامات أو عقوبات قررها المركز، وكذا طلبات إسترجاع وإقتطاع الرسم على القيمة المضافة.

- متابعة القضايا والنزاعات المقدمة إلى الجهة القضائية.

تنقسم المصلحة الرئيسية للمنازعات إلى مصالح فرعية وهي:

أ- **مصلحة الإحتجاجات:** تتكفل مصلحة الإحتجاجات بالقيام بالمهام التالية:

- دراسة الطعون المقدمة بهدف إلغاء أو تخفيض فرض الضرائب أو الزيادات والعقوبات المحتج عليها.

- إسترجاع الضرائب والرسم والحقوق المدفوعة إثر التصريحات المكتتبه أو المدفوعة تلقائياً أو المقطوعة من المصدر.

- دراسة الطلبات المتعلقة بإرجاع إقتطاعات الرسم على القيمة المضافة.

- دراسة الطعون المقدمة التي تهدف إلى إحتجاج على الأعمال المتعلقة بالإجراءات المتعلقة بها أو المطالبة بالأشياء المحجوزة.

- معالجة منازعات التحصيل.

ب- **مصلحة لجان الطعن والمنازعات القضائية:** تتكفل هذه المصلحة بالمهام التالية:

- دراسة الطعون التابعة لإختصاص لجان طعن الضرائب المباشرة والرسم على القيمة المضافة ولجان الطعن الإعفائي.

- متابعة قضايا الطعون بالإتصال مع المصلحة المعنية على مستوى المديرية الولائية للضرائب فيما يخص الطعون والشكاوي المقدمة للهيئات القضائية.

ج- **مصلحة التبليغ والأمر بالدفع:** ويكمن دورها في المهام التالية:

- تبليغ مختلف القرارات المتخذة بعنوان مختلف الطعون إلى المكلفين بالضريبة وإلى المصالح المعنية.

- الأمر بالصرف لإلغاء التخفيضات المقررة مع إعداد شهادات متعلقة بها.

- إعداد منتجات الإحصائيات الدورية المتعلقة بمعالجة المنازعات وتبليغها للمصالح المعنية.

ثانياً: المصالح التابعة لرئيس المركز

يندرج ضمن مصالح الرئيس لمركز الضرائب مصلحتين:

1- **مصلحة الإعلام والإستقبال:**

تسند إليها مهمة:

- تنظيم إستقبال المكلفين بالضريبة وإعلامهم.
- نشر المعلومات حول الحقوق والواجبات الجبائية الخاصة بالمكلفين بالضريبة التابعين لإختصاص مركز الضرائب.

2- مصلحة الإعلام الآلي والوسائل:

وتتكفل بما يلي:

- إستغلال التطبيقات المعلوماتية وتأمينها وكذا تسيير التأهيلات ورخص الدخول الموافقة لها.
- إحصاء حاجيات المصالح من عتاد ولوازم أخرى، وكذا التكفل بصيانة التجهيزات.
- الإشراف على المهام المتصلة بالنظافة وأمن المقرات.

ثالثا: القبضة:

وتتكفل بما يلي:

- 1- التكفل بالتسديدات التي يقوم بها المكلفون بالضريبة بعنوان التسديدات التلقائية التي تتم والجداول العامة أو الفردية التي تصدر في حقهم وكذا متابعة وضعيتهم في مجال التحصيل.
- 2- تنفيذ التدابير المنصوص عليها في التشريع والتنظيم الساري المفعول والمتعلقة بالتحصيل الجبري للضريبة؛
- 3- مسك محاسبة مطابقة لقواعد المحاسبة العامة وتقديم حسابات التسيير المعدة إلى مجلس المحاسبة وتضم القبضة ثلاث مصالح تتمثل في مصلحة الصندوق، مصلحة المحاسبة ومصلحة المتابعات.

المبحث الثاني: الرقابة الجبائية في مكافحة التهرب الضريبي

بالاعتماد على إحصائيات التهرب الضريبي لمديرية الضرائب لولاية برج بوعرييج نقوم بدراسة وتحليل مدى مساهمة الرقابة الجبائية في مكافحة التهرب الضريبي، حيث سنركز على كل من التحقيق في المحاسبة والتحقيق المعمق في الوضعية الجبائية الشاملة باعتبارهما الأكثر كفاءة في اكتشاف محاولات التهرب الضريبي ثم التطرق إلى نوع شكل آخر من الرقابة وهو الرقابة على المعاملات العقارية.

المطلب الأول: أثر التحقيق في المحاسبة في مكافحة التهرب الضريبي

بعد قيام الأعوان الضريبيين بالرقابة المختصرة يقومون بإعداد قائمة بالمكلفين الواجب أن يخضعوا للشكل الثاني من اشكال الرقابة المعمقة، حيث يتم البدء بالمرحلة الأولى بها ألا وهي التحقيق المحاسبي الذي بدوره يمكن الإدارة الجبائية من كشف التهرب الضريبي شكلا ومضمونا، لتتخذ بعد ذلك التدابير والاحترازمات اللازمة التي تساعد على إعادة تشكيل رقم الأعمال للتوصل للمبالغ المتهرب من دفع الضريبة عليها واسترجاعها وتطبيق غرامات عليها، وإلزام المتهرب بدفعها ولمعرفة التحقيق المحاسبي في الجزائر ومساهمته في مكافحة التهرب الضريبي نستعرض بعض الإحصائيات المتعلقة بنتائج التحقيق في المحاسبة المقدمة من مديرية الضرائب لولاية برج بوعرييج والقيام بتحليلها.

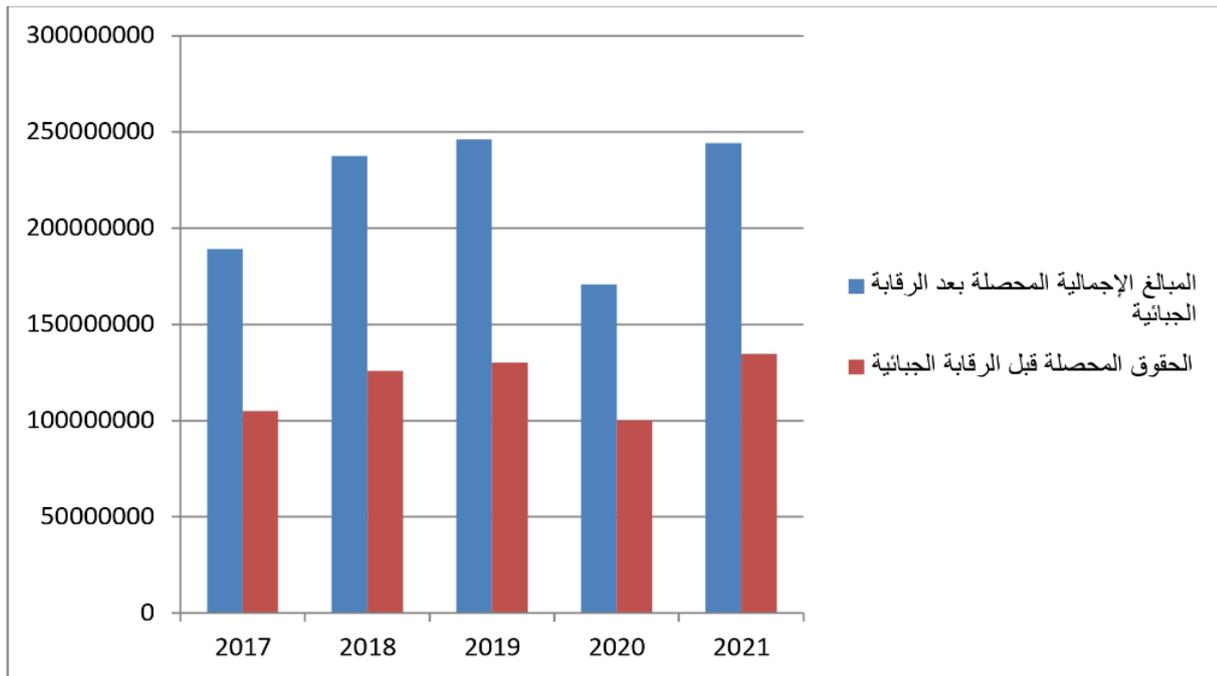
جدول رقم 01: نتائج التحقيق في المحاسبة بالمديرية الفرعية للرقابة الجبائية لولاية برج بوعرييج

السنوات	عدد الملفات المراقبة	الحقوق المحصلة قبل الرقابة الجبائية/دج	الحقوق المسترجعة والمكملة/دج	المبالغ الإجمالية المحصلة بعد الرقابة الجبائية/دج	نسبة التغيير
2017	47	104.946.140	84.242.433	189.188.573	%80.27
2018	28	125.786.382	111.783.633	237.570.015	%88.86
2019	22	130.090.444	115.983.654	246.074.098	%89.15
2020	35	99.868.900	70.969.325	170.838.225	%71.06
2021	41	134.672.433	109.565.265	244.237.698	%81.25
المجموع	173	595.364.299	492.544.310	1.087.908.609	%82.73

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على معطيات المديرية الفرعية للرقابة الجبائية لمديرية الضرائب لولاية

برج بوعرييج

شكل 01: نتائج التحقيق في المحاسبة بالمديرية الفرعية للرقابة الجبائية لولاية برج بوعرييج



المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على معطيات الجدول أعلاه.

انطلاقا من الجدول 01 والشكل 01 نلاحظ أن هناك تذبذب في عدد الملفات المدروسة لهذا الشكل من الرقابة والتي تختار من طرف رؤساء مفتشيات الضرائب ليتم إرسالها بعد ذلك للمديرية الولائية للضرائب والتي ترسلها بدورها للمديرية الجهوية للضرائب قصد المصادقة عليها ثم إعادتها لمباشرة عملية التحقيق، حيث نلاحظ في سنة 2017 تم برمجة 47 ملف للرقابة والتحقيق، تم تحصيل مبلغ قدره 104.946.140 دج ليرتفع هذا المبلغ بعد عملية التحقيق المحاسبي إلى 189.188.573 دج، بمعدل زيادة يقدر ب 80.7% حيث تمثل هذه

الفصل الثاني:الإطار التطبيقي

النسبة الحقوق المسترجعة وغرامات التأخير، أما في سنة 2018 شهدت الملفات المبرمجة للتحقيق انخفاضا ملحوظا ب 28 ملف وهذا راجع إلى نقصان عدد الملفات المشكوك فيها من قبل رؤساء المفتشيات، تم تحصيل مبلغ قدره 125.786.382 دج ليتحسن مردود التحصيل الضريبي بعد عملية التحقيق المحاسبي إلى 237.570.015 دج، بمعدل زيادة يقدر ب 88.86، ثم في سنة 2019 يواصل عدد الملفات المبرمجة بالإنخفاض ليصل إلى 22 ملف ومع ذلك ترتفع نسبة التغيير إلى 89.15% وهي نسبة مرتفعة جدا أما في سنة 2020 يرتفع عدد الملفات المبرمجة ل 35 ملف وينخفض نسبة تحصيل الحقوق الجبائية قبل الرقابة يتبعه انخفاض في نسبة التغيير بالنسبة للسنوات السابقة بمعدل يقدر ب 71.06 %، وفي سنة 2021 يواصل عدد الملفات المبرمجة لعملية الرقابة بالإرتفاع ليصل إلى 41 ملف يصحبه ارتفاع في مبلغ الحقوق المحصلة قبل وبعد عملية الرقابة وفي نسبة التغيير حيث قدرت بمعدل % وهذا ما يؤكد دور وفعالية التحقيق المحاسبي في مكافحة التهرب الضريبي واسترجاع حقوق الخزينة العمومية.

المطلب الثاني: أثر التحقيق المعمق في مكافحة التهرب الضريبي

التحقيق المعمق في مجمل الوضعية الجبائية يستهدف الكشف عن فارق الدخل الحقيقي للمكلف والدخل المصرح به، يعني التأكد بصفة عامة من تصريحات الدخل الإجمالي. ولتوضيح أثر التحقيق المعمق في مجمل الوضعية الجبائية في مكافحة التهرب الضريبي سنستعرض بعض الإحصائيات المتعلقة بنتائج التحقيق المعمق المقدمة من مديرية الضرائب لولاية برج بوعرييج والقيام بتحليلها.

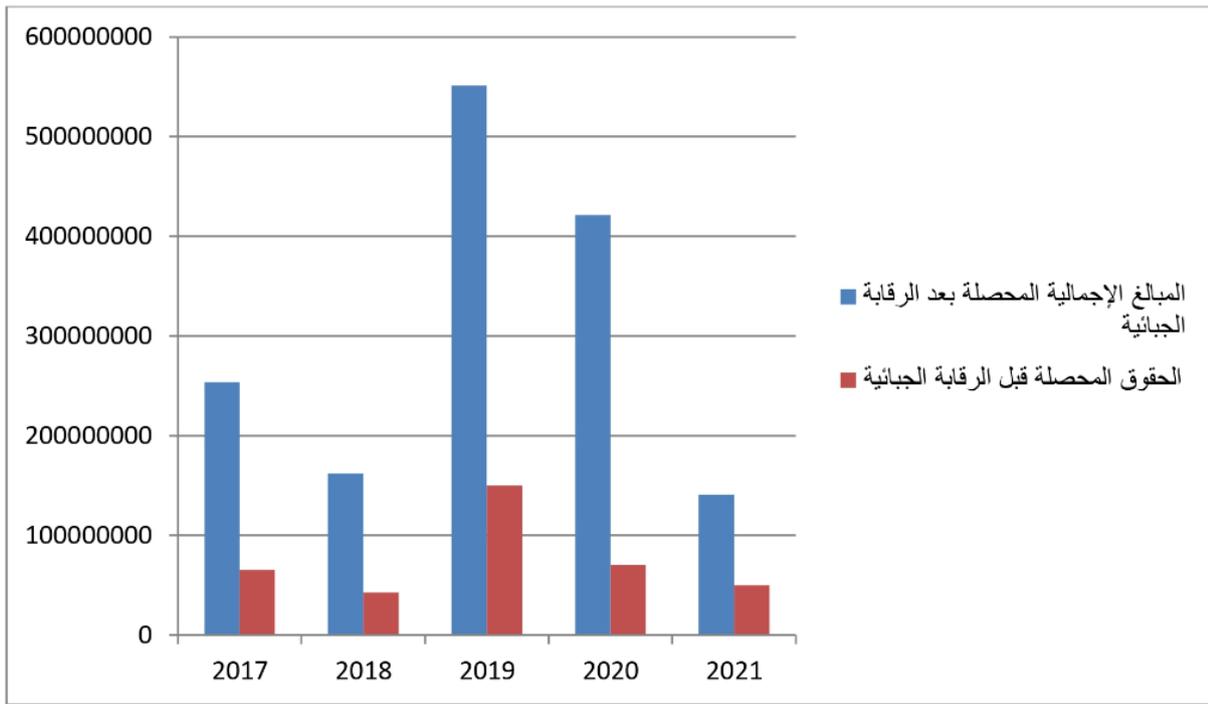
جدول رقم 02: نتائج التحقيق المعمق بالمديرية الفرعية للرقابة الجبائية لولاية برج بوعرييج

السنوات	عدد الملفات المراقبة	الحقوق المحصلة قبل الرقابة الجبائية /دج	الحقوق المسترجعة والمكاملة /دج	المبالغ الإجمالية المحصلة بعد الرقابة الجبائية /دج	نسبة التغيير
2017	5	65.433.541	188.090.055	253.523.596	287.45%
2018	4	42.651.560	119.475.444	162.127.004	280.11%
2019	9	150.320.470	400.888.235	551.208.705	266.68%
2020	3	70.300.155	350.953.156	421.253.311	499.22%
2021	4	50.265.235	90.659.352	140.924.587	180.36%
المجموع	25	378.970.961	1.150.066.242	1.529.037.203	303.47%

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على معطيات المديرية الفرعية للرقابة الجبائية لمديرية الضرائب لولاية

برج بوعرييج

شكل 02: نتائج التحقيق المعمق بالمديرية الفرعية للرقابة الجبائية لولاية برج بوعريبرج



المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على معطيات الجدول أعلاه.

انطلاقا من الجدول رقم 02 والشكل 02 نلاحظ أن عدد الملفات المبرمجة للتحقيق المعمق ضئيل جدا مقارنة مع الملفات المبرمجة للتحقيق المحاسبي وذلك نظرا لصعوبة اكتشافه، لأنه يتعلق بالذمة المالية للمكلف، وما يترتب عنه من تدخل في حياته الشخصية. حيث برمجت سنة 2017 خمس ملفات للتحقيق تم تحصيل من خلالها مبلغ قدره 65.433.451 دج ليرتفع التحصيل بعد عملية التحقيق المعمق إلى 253.532.596 دج بمعدل زيادة تقدر ب 287.45%، وفي سنة 2018 تم برمجة أربع ملفات للتحقيق تم تحصيل من خلالها 42.651.560 دج ليرتفع التحصيل بعد التحقيق المعمق إلى 2162.127.004 دج بمعدل زيادة تقدر ب 11.28%، وفي سنة 2019 ارتفعت عدد الملفات المبرمجة لعملية التحقيق المعمق إلى تسع ملفات تم تحصيل من خلالها 551.208.705 دج ليرتفع التحصيل بعد التحقيق المعمق إلى 150.320.470 دج بمعدل زيادة تقدر ب 266.68%، أما في سنة 2020 انخفض عدد الملفات المبرمجة للتحقيق المعمق لثلاث ملفات تم تحصيل من خلالها 0.300.155 دج ليرتفع بعد التحقيق المعمق إلى 350.953.156 دج بمعدل زيادة يقدر ب 499.22%، أما في سنة 2021 فعدد الملفات المبرمجة لتحقيق المعمق هو أربع ملفات تم التحصيل من خلالها 50.265.235 دج ليرتفع بعد عملية التحقيق إلى مبلغ 140.924.587 دج بمعدل زيادة يقدر ب 180.36%. ومما سبق نستنتج أن عملية التحقيق المعمق في مجمل الوضعية الجبائية عدد ملفاتها ضئيل جدا يرجع ذلك للمدة التي يستغرقها هذا الشكل من أشكال التحقيق والجهد وحجم العمل الذي يتطلبه وصعوبة اكتشافه بالأساس لكنه يسترجع مبالغ ضخمة ومعتبرة للخزينة العمومية بنسب قد تصل أحيانا الي 500% ولذلك هذا الشكل من اشكال الرقابة له اثر بالغ في مكافحة التهرب الضريبي .

المطلب الثالث: أثر الرقابة على المعاملات العقارية في مكافحة التهرب الضريبي

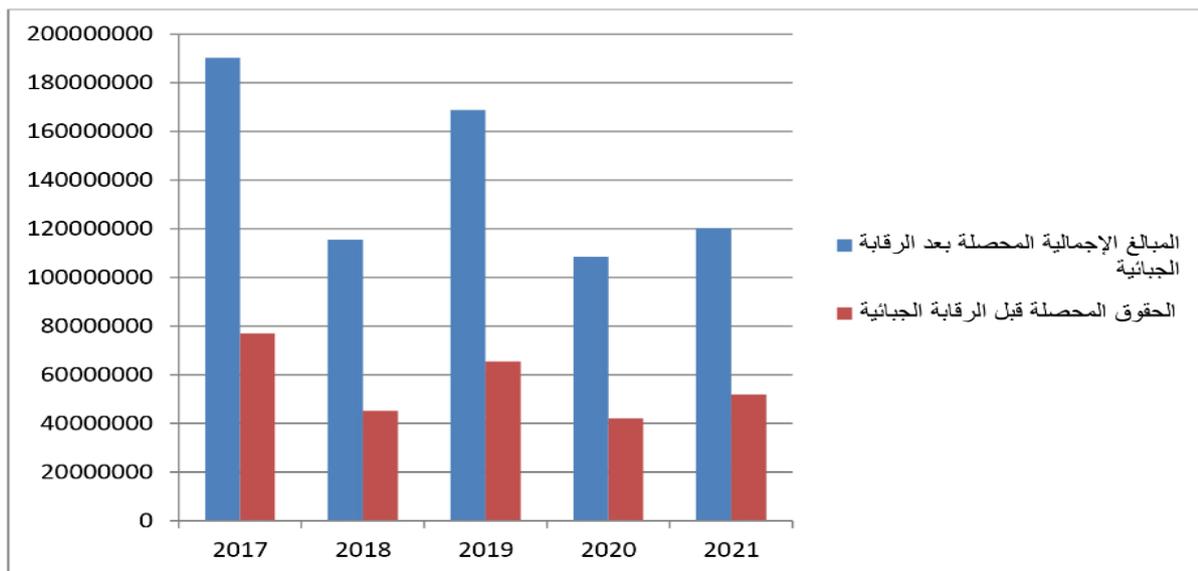
الرقابة على المعاملات العقارية تهدف لمراقبة المداخل الخاصة بالمعاملات والصفقات العقارية، التي تعتبر من أهم أوجه الإنفاق وملاذاً لامتصاص التكاليف الوهمية وتبييض الأموال، لوجود سوق عقارية مضاربة وغير شفافة، ولتوضيح أثر الرقابة على المعاملات العقارية في مكافحة التهرب الضريبي سنستعرض بعض الإحصائيات المتعلقة بنتائج الرقابة على المعاملات العقارية المقدمة من مديرية الضرائب لولاية برج بوعريريج والقيام بتحليلها.

جدول رقم 03: نتائج الرقابة على المعاملات العقارية بالمديرية الفرعية للرقابة الجبائية لولاية برج بوعريريج

السنوات	عدد الملفات المراقبة	الحقوق المحصلة قبل الرقابة الجبائية/دج	الحقوق المسترجعة والمكملة/دج	المبالغ الإجمالية المحصلة بعد الرقابة الجبائية /دج	نسبة التغير
2017	817	76.961.254	113.358.312	190.319.566	%147.29
2018	621	45.207.790	70.362.708	115.570.498	%115.64
2019	865	65.492.331	103.265.862	168.758.193	%157.67
2020	551	42.030.125	66.498.214	108.528.339	%158.21
2021	953	51.951.155	68.253.222	120.204.377	%131.37
المجموع	3807	281.642.655	421.738.318	703.380.973	%149.74

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على معطيات المديرية الفرعية للرقابة الجبائية لمديرية الضرائب لولاية برج بوعريريج.

شكل 03: نتائج الرقابة على المعاملات العقارية بالمديرية الفرعية للرقابة الجبائية لولاية برج بوعريريج



المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على معطيات الجدول أعلاه.

انطلاقاً من الجدول رقم 03 والشكل 03 الخاص بنتائج الرقابة على المعاملات العقارية بالمديرية الفرعية للرقابة الجبائية لولاية برج بوعريريج، نلاحظ أن هناك عدد كبير من الملفات المبرمجة لعملية الرقابة على المعاملات العقارية مقرنة بملفات التحقيق المحاسبي والتحقق المعمق، ففي سنة 2017 تم برمجة حيث تم تحصيل مبلغ قدره 76.961.254 دج يمثل مصاريف التسجيل ويقدر بـ 5 ليرتفع 817 ملف المبلغ المحصل بعد عملية الرقابة إلى 190.319.566 دج بمعدل زيادة تقدر بـ 147.29% والذي يمل الحقوق المسترجعة والمكاملة والمقدرة بـ 6% منها 5 حقوق التسجيل وحقوق الشهر العقاري وفي سنة 2018 نلاحظ انخفاض في عدد الملفات المبرمجة لتصبح 621 ملف حيث تم تحصيل مبلغ 45.207.790 دج ليرتفع المبلغ بعد الرقابة إلى 498.115.57 دج بمعدل زيادة تقدر بـ 115.64% وفي سنة 2019 تم تحصيل 65.492.331 دج ليرتفع بعد الرقابة إلى 168.758.193 دج تم برمجة 865 ملف حيث بمعدل زيادة قدرها 157.67% وفي سنة 2020 تم برمجة 551 ملف حيث تم تحصيل 125.042.03 دج ليرتفع بعد ذلك إلى دج بمعدل زيادة قدرها 158.21% وفي سنة 2021 تم برمجة 953 تم تحصيل مبلغ 51.951.155 دج ليرتفع بعد ذلك إلى 120.204.377 دج بمعدل زيادة قدرها 131.37% وهذا ما يؤكد دور الفعالية الرقابة على المعاملات العقارية في مكافحة التهرب الضريبي.

المطلب الرابع: دراسة حالة خاصة بالتحقيق المحاسبي

سنقوم في هذا المطلب بدراسة حالة التحقيق المحاسبي ونظراً للسرية المهنية وسرية المعلومات الخاصة بالمكلف بالضريبة محل الدراسة فإنه توجب علينا عرض دراسة الحالة عن طريق عرض الملف محل التحقيق، في المحاسبة (من الإشعار بالتحقيق إلى غاية التسوية النهائية) بحذف أو عدم إظهار المعلومات الخاصة به مع إبقاء جميع المعلومات المتبقية على حالها كما هي في الواقع، بالإضافة إلى عدم إظهار المعلومات الخاصة بأعوان فرقة التحقيق وختم الهيئة المستقبلية.

كما أن الحالة المختارة للدراسة لم تكن ضمن البرنامج السنوي للتحقيقات المحاسبية لسنة 2021 الجاري العمل به من طرف المحققين خلال الدراسة الميدانية، وذلك لتعذر تتبع عملية سير التحقيق لأنها لم تكتمل، لذلك اقترح علينا الأعوان الضريبيين دراسة حالة مكتملة من برنامج التحقيقات لسنة 2021. ومن هنا نشرع بدراسة:

قامت مصالح الضرائب ممثلة في المصلحة الرئيسية للبحث والرقابة والمصلحة الرئيسية للتسيير بإعداد البرنامج السنوي للتحقيقات الجبائية في المحاسبة، والخاص بالمكلفين بالضريبة التابعين لمركز الضرائب لولاية برج بوعريريج بإشراف من السيد رئيس مركز الضرائب (أنظر الملحق 02).

بعد الإعداد والمصادقة على قائمة المكلفين بالضريبة الذين شملهم البرنامج من طرف مديرية الأبحاث والتدقيقات على مستوى المديرية العامة للضرائب، حولت إلى المصلحة الرئيسية للبحث والرقابة لتنفيذها من

قبل المحققين الجبائين التابعين لمصلحة الرقابة.

بعد تقسيم المهام على الأعوان، وحصول كل مجموعة مشكلة من محققين جبائين إثنين وتحت رئاسة رئيس الفرقة على مجموعة من الملفات، بدأت أعمال التحقيق الجبائي في المحاسبة والتي تتبعنا مجرياتها من خلال ملف المكلف بالضريبة (الشركة X)، في إطار قانوني تضبط فيه الإجراءات الواجب أتباعها من طرف الاعوان، والتي تبين حقوق وواجبات المكلف بالضريبة المنصوص عليها في المادة 20 من قانون الإجراءات الجبائية.

أولاً: الإشعار بالتحقيق

حسب الفقرة 4 من المادة 20 من قانون الإجراءات الجبائية: "لا يمكن إجراء التحقيق دون إعلام المكلف بالضريبة بذلك مسبقاً، وذلك عن طريق إرسال أو تسليم إشعار بالتحقيق مقابل إشعار بالوصول أو الإستلام، مرفقاً بميثاق المكلف بالضريبة الذي يبين حقوقه وواجباته اتجاه إدارة الضرائب على أن يستفيد من أجل أدنى للتحضير، مدته عشرة 10 أيام ابتداء من تاريخ استلام هذا الإشعار".

ومنه وبتاريخ 2021/4/18 قام أعوان الضرائب الممثلين في السادة المحققين برئاسة السيد رئيس الفرقة بإرسال إشعار بالتحقيق في المحاسبة رقم 109/2021 يخص (الشركة X)، والتي تنشط في مجال صناعة قطع الغيار والكائن مقرها ببرج بوعريريج.

مبلغين مسير الشركة بما يلي:

تاريخ وساعة أول تدخل والذي وافق 2020/04/28 على الساعة العاشرة (10) صباحاً قصد التحقيق بعنوان السنوات 19(2017'2018'16)2 في مجمل التصريحات الجبائية والعمليات القابلة للفحص والمتعلقة بالضرائب، الحقوق والرسوم المذكورة في الإشعار والمتمثلة في:

- الرسم على النشاط المهني TAP.

- الرسم على القيمة المضافة TVA.

- الضريبة على أرباح الشركات IBS.

- الضريبة على مداخيل رؤوس الأموال المنقولة IRCM.

- الضريبة على الدخل الإجمالي صنف مرتبات وأجور IRG/S.

- حقوق الطابع DT وكافة الضرائب والرسوم.

- وجوب وضع تحت تصرفهم الوثائق المحاسبية والوثائق الثبوتية، وفي حالة مسك المحاسبة بأنظمة الإعلام الآلي كافة المعلومات والمعطيات والمعالجات التي تساهم بصفة مباشرة أو غير مباشرة في تكوين النتائج المحاسبية والجبائية.

- إمكانية الإستعانة بمستشار يختاره بمحض إرادته يرافقه أثناء عملية التحقيق للإستشارة أو الإنابة عنه.

الفرع الأول: إستلام الإشعار بالتحقيق في المحاسبة

قام المحققين بزيارة لمقر نشاط الشركة محل التحقيق بالتاريخ والساعة المذكورين في الإشعار، مسلمين لمسير الشركة نسخة من الإشعار بالتحقيق (الملحق 03) وميثاق المكلف مقابل إشعار بالإستلام (الملحق 04) مع تذكيره بضرورة تحضير الوثائق المحاسبية في أجل أدنى مدته عشرة (10) أيام.

الفرع الثاني: تحديد مكان التحقيق في المحاسبة

قام مسير الشركة محل التحقيق بتوجيه طلب كتابي إلى المصلحة الرئيسية للبحث والرقابة التابعة لمركز الضرائب، يطلب من خلاله السماح بإجراء عملية التحقيق في المحاسبة بمكاتب مصلحة الضرائب وذلك لعدم تمكنه من توفير مكان ملائم بشركته، والذي قوبل بالموافقة وذلك تطبيقاً لما جاء في أحكام الفقرة (01) من المادة (20) من قانون الإجراءات الجبائية والتي ننتص على أن: "يجب أن يتم التحقيق في الدفاتر والوثائق المحاسبية بعين المكان، ما عدا في حالة طلب معاكس من طرف المكلف بالضريبة يوجهه كتابياً وتقبله المصلحة أو في حالة قوة القاهرة يتم إقرارها قانوناً من طرف المصلحة".

ثانياً: فحص المحاسبة

حسب أحكام الفقرة (02) من المادة (20) من قانون الإجراءات الجبائية: "لا يمكن إجراء التحقيقات في المحاسبة إلا من طرف أعوان الإدارة الجبائية الذين لهم رتبة مفتش على الأقل"، مما يعزز ويدعم مكانة العنصر البشري ويجعله من أهم الموارد المتاحة في عملية الرقابة الجبائية.

حيث يتوجب على المحقق المحاسبي أن يكون ملماً بالمعايير والقواعد المتعارف عليها في مجالي المحاسبة والرقابة حتى يتسنى له قياس درجة الموثوقية في المعلومات المقدمة من قبل المكلف بالضريبة من خلال فحص وتدقيق القوائم المالية وتقديم رأي إذا كانت معدة بشكل صحيح وخالية من الأخطاء الجوهرية.

الفرع الأول: الأشغال التمهيدية للتحقيق في المحاسبة

بعدما تقرر إجراء التحقيق في مكاتب المصلحة وفي انتظار وضع الوثائق المحاسبية والثبوتية تحت تصرف الأعوان المحققين، قام المحققون بالأشغال التمهيدية عن طريق استغلال المعلومات المتوفرة لديهم الملف الجبائي للشركة، والمتمثل أساساً في التصريحات الدورية الشهرية والسنوية وكشوفات المعلومات .

الواردة من الإدارات والمصالح الضريبية وغير الضريبية وإعداد:

- كشف حسابات الميزانية E31 (الملحق A) الذي يبين تطور أو التغيرات الحاصلة في أصول وخصوم المؤسسة على مدى أربع (04) سنوات.

- كشف المحاسبة (ملحق B)، والذي يبين تطور رقم الأعمال والأعباء وكذا الربح الخام والربح الصافي المحقق خلال أربع (04) سنوات.

الفصل الثاني:الإطار التطبيقي

حوصلة لمختلف التصاريح الشهرية والسنوية، التي تبيّن الأسس الضريبية والحقوق الموافقة لها والمدفوعة خلال السنوات محل التحقيق من أجل مقارنتها مع النتائج عقب التقييم (الملاحق، C1, C2).

كما قام المحققون بإرسال استمارات طلب معلومات ذات طابع جبائي (الملحق 05)، للحصول على معلومات من موردي وزبائن الشركة لاستغلالها لاحقاً ممارسين بذلك حق الإطلاع المعترف به لدى المصالح الضريبية والمنصوص عليه في المواد من (45) إلى (63) من قانون الإجراءات الجبائية.

الفرع الثاني: دراسة المحاسبة من حيث الشكل ومن حيث المضمون

بعد وضع الوثائق المحاسبية والوثائق الثبوتية تحت تصرف المحققين والخاصة بالسنوات محل التحقيق والمتمثلة في:

- الدفاتر القانونية وهي دفتر الجرد ودفتر اليومية.
 - فواتير الشراء.
 - وضعيات الإنتاج.
 - الوثائق الثبوتية التي تخص المصاريف العامة.
 - الكشوفات البنكية.
 - اليوميات المساعدة (الصندوق، البنك، المشتريات، المبيعات، العمليات المتنوعة).
 - كشف تفصيلي للمخزون (الكمية، سعر التكلفة).
- قام المحققون بالمعينة المادية لمختلف الدفاتر والوثائق المحاسبية التي وضعت تحت تصرفهم، والتحقق من مدى التزام الشركة محل التحقيق واحترامها لأحكام القانون التجاري في مسكها (بدون شطب، دون ترك بياض، إدراج التواريخ... إلخ)، والتحقق من وجود كل البيانات الثبوتية لكل عملية مسجلة ومدى مطابقتها.
- كما قام المحققون بدراسة معمقة وتفصيلية لمختلف الحسابات المقدمة في القوائم المالية لأربع سنوات والتي تتمحور في مجموعات أساسية تتمثل في:

حسابات رؤوس الأموال: قام المحققون بالتأكد من بند رأس المال من خلال الزيادات (عن طريق الحصص العينية أو النقدية... إلخ) أو التخفيضات (مثلاً التنازل عن الحصص الإجتماعية) التي يمكن أن تطرأ عليه، والتأكد من قانونية العملية (تسديد حقوق التسجيل، تحرير العقد التأسيسي... إلخ)، وبند الترحيل من جديد وذلك بالتأكد من خلال محاضر الجمعيات العامة للشركة محل التحقيق من إجراء توزيعات على الشركاء من عدمها.

حسابات التثبيتات: حيث قام المحققون بالتأكد الفعلي لوجود التثبيتات (كمعدات النقل، العقارات... إلخ) وفحص الوثائق الإثباتية لاكتسابها (فواتير الشراء، البطاقات الرمادية، الدفاتر العقارية... إلخ)، والتأكد من صحة العمليات المحاسبية (القيم الحقيقية للاستثمارات) والتأكد من فائض القيمة في حالة التنازل عنها.

الفصل الثاني:الإطار التطبيقي

حسابات المخزونات والمنتجات الجاري العمل بها: قاموا بالتأكد من صحة المبالغ المسجلة من خلال فواتير الشراء (تكلفة الشراء) المواد الأولية، كما تمت مراقبة المخزونات النظرية (المدخلات والمخرجات) مع المخزونات الفعلية (الجرد المادي).

حسابات الغير: حيث قام المحققون بالتأكد من الأرقام المصرح بها في خانة الحقوق والديون المسجلة ومدى تطابقها مع الواقع (هل هي حقوق أو ديون فعلية؟)، وما إذا كانت قد سددت أو قبضت من طرف الشركة محل التحقيق من خلال الكشوفات البنكية أو مراسلات الزبون عن طريق استمارة طلب المعلومات (الملحق 05).

الحسابات المالية: مراقبة دخول وخروج الأموال من الصندوق (التأكد من الإيرادات والنفقات) بمختلف الوثائق الثبوتية، والتأكد خاصة من رصيد الصندوق ألا يكون دائئا، وأرصدة مختلف الحسابات الجارية (بنك، خزينة، بريد... إلخ) المفتوحة لدى البنوك والمؤسسات المالية عن طريق مقارنة التسجيل المحاسبي مع مختلف الكشوفات. حسابات الأعباء: في هذا البند قام المحققون بالتأكد من مخلف المصاريف ووثائقها الثبوتية مهما كانت (فواتير، سجلات المستخدمين، وصولات تسديد... إلخ) من أنها حقيقية وأنها تخص الشركة محل التحقيق.

حسابات المنتجات: قام المحققون بتتبع عمليات البيع بمراقبة الوثائق والتأكد من تحصيل الحقوق المنبثقة منها من عدمه، كما قاموا بالتأكد من كافة الإيرادات الاستثنائية والتأكد من مدى تطابقها مع المبادئ المحاسبية (النظام المحاسبي المالي) والأحكام الجبائية، فتوصلوا إلى أن الوضعية الجبائية للمكلف كالتالي:
قيمة المحاسبة من حيث الشكل والمضمون:

عموما فإن مسك المحاسبة تم وفقا للنظام المركزي (Centralisation) بحيث تضمنت مختلف الوثائق المحاسبية المنصوص عليها في التشريع سيما المواد 9 إلى 12 من القانون التجاري والنظام المحاسبي المالي إلا انه يجب لفت نظركم لبعض النقائص منها:

بالنسبة لسنة 2016:

1. عدم ايداع تصريحين جبائيين منفصلين لكل نشاط على حدى (نشاط الصناعة ونشاط البيع على الحالة) خلال سنة 2016 حيث تم دمج ارقام الاعمال والنتائج الخاصة بالنشاطين مجتمعين في تصريح واحد وهذا ما يتنافى والتعديل الوارد في المادة 02 من قانون المالية التكميلي لسنة 2015 الذي يفرض على المؤسسات التي تمارس أكثر من نشاط مسك محاسبة منفصلة تسمح بتحديد حصة الأرباح عن كل نشاط مناسب لمعدل الضريبة على ارباح الشركات الواجب تطبيقه وفي حالة الاخلال بهذا الشرط يتم تطبيق منهجي لمعدل 26% لتحديد الضريبة.
2. التسجيل المحاسبي لفواتير شراء تخص قطع غيار محررة من طرف المورد - XXX - بمبلغ اجمالي خارج الرسم 700.000 دج، المبلغ الاجمالي للرسم على القيمة المضافة 119.000 دج (لم يتم خصم مبلغ الرسم)، المبلغ الإجمالي لحق الطابع 7.489 دج، هذه الأخيرة لا تخص نشاط الشركة (غياب التسجيل المحاسبي لمعدات

الفصل الثاني:الإطار التطبيقي

النقل في اصول الشركة خلال سنة 2016) هذا من جهة، من جهة ثانية التسجيل المحاسبي بالخطأ للمبلغ الاجمالي وهو بالأساس يضم مجموعة من الفواتير تحت رقم 20117، 20910، 21020، 21415، 22105، 22505، 23303، 23160، 23515، 22354 في قيد وحيد بتاريخ 31/12/2016 وهو يمس بمبدأ أساسي من مبادئ المحاسبة.

3. التسجيل المحاسبي لفواتير شراء تخص معدات ومستلزمات المكتب محررة من طرف المورد-XXX- بمبلغ اجمالي خارج الرسم 301.200 دج، المبلغ الإجمالي للرسم على القيمة المضافة 51.204 دج (لم يتم خصم مبلغ الرسم)، المبلغ الإجمالي لحق الطابع 3.524 دج، هذه الأخير تم ورود اسمه ضمن البطاقة الوطنية للغشاشين الجبائين بمبرر غياب الفوترة منذ تاريخ 18/09/2016 (التسجيل المحاسبي لفواتير وهمية) هذا من جهة، من جهة ثانية التسجيل المحاسبي بالخطأ للمبلغ الاجمالي وهو بالأساس يضم مجموعة من الفواتير تحت رقم 22870، 22841، 22932، 22965 في قيد وحيد بتاريخ 31/12/2016 وهو يمس بمبدأ أساسي من مبادئ المحاسبة.

4. التسجيل المحاسبي لفواتير أشغال (Fourniture et Pause) محررة من طرف المورد - XXX - بمبلغ اجمالي خارج الرسم 1.067.000 دج، المبلغ الاجمالي للرسم على القيمة المضافة 181.390 دج (لم يتم خصم مبلغ الرسم)، المبلغ الإجمالي لحق الطابع 12.486 دج، هذا الأخير تم ورود اسمه ضمن البطاقة الوطنية للغشاشين الجبائين بمبرر غياب مقر النشاط (Absence de Local) هذا من جهة، من جهة ثانية (التسجيل المحاسبي لفواتير وهمية) التسجيل المحاسبي بالخطأ للمبلغ الاجمالي وهو بالأساس يضم مجموعة من الفواتير تحت رقم 18555 18960 19305 20075 20320 20565 20909 21253 21458 22003، 22105، 22302، 22508، 22710، 22854 في قيد وحيد بتاريخ 31/12/2016 وهو يمس بمبدأ أساسي من مبادئ المحاسبة.

5. التسجيل المحاسبي لمصاريف تنقلات شخصية تخص الشريك -XXX- ضمن المصاريف الخاصة بالشركة في الحساب 625990 بمبلغ اجمالي 899.233 دج.

6. التسجيل المحاسبي لفواتير تتضمن مصاريف كراء سيارة محررة من طرف المورد - XXX بمبلغ اجمالي خارج الرسم 1.960.000 دج، المبلغ الاجمالي للرسم على القيمة المضافة 333.200 دج (لم يتم خصم مبلغ الرسم)، المبلغ الإجمالي لحق الطابع 22.932 دج، تخص مجموعة من الفواتير تتضمن اخطاء من حيث الشكل (فواتير محررة بولاية برج بوعريريج بالمقابل المقر الرئيسي للمورد يتواجد بولاية قسنطينة) هذا من جهة، ومن جهة ثانية تم ورود اسم المورد ضمن البطاقة الوطنية للغشاشين الجبائين بمبرر غياب مقر النشاط (Absence de Local) التسجيل المحاسبي لفواتير وهمية.

الفصل الثاني:الإطار التطبيقي

7. عدم تسديد الحقوق الخاصة بحق الطابع لفواتير البيع لسنة 2016 المسددة نقدا بمبلغ إجمالي 782.625,32 د.ج.

8. عدم التصريح بمبيعات محققة مع الزبائن لسنة 2016 بمبلغ إجمالي 486.000 د.ج TTC وهذا استنادا إلى الكشف البنكي (في 01/12/2016 بمبلغ 162.000 د.ج، 04/12/2016 بمبلغ 162.000 د.ج، 26/12/2016 بمبلغ 162.000 د.ج) حيث تم التسجيل المحاسبي لهذه المقبوضات في ح/ 470579 دون تحرير الفواتير (رقم أعمال مغفل).

9. خصم الرسم على القيمة المضافة بالخطأ بمبلغ 1.399.887.95 د.ج في تصريح G50 لشهر نوفمبر 2016 يخص فاتورة الاستيراد رقم 14919 المحررة بتاريخ 07/08/2016 هذه الأخيرة لا تحتوي على الرسم على القيمة المضافة (خصم في غير محله).

10 . خصم الرسم على القيمة المضافة بالخطأ بمبلغ 579.992 د.ج في تصريح G50 لشهر سبتمبر 2016 يمثل حقوق الجمركة المدون في فاتورة الاستيراد رقم 13472 المحررة بتاريخ 14/07/ 2016 (خصم في غير محله).

بالنسبة لسنة 2017:

1 . ظهور رصيد حساب التسبيقات المحصلة من الزبون (419006) XXX بمبلغ 3.126.000,00 د.ج TTC بتاريخ 31/12/2016 وقيامكم بترصيد حساب التسبيق مع الحساب الخاص بالزبون (411006) دون تحرير الفاتورة خلال سنة 2017 (مبيعات غير مفوترة).

2. وجود فارق غير مصرح به في تكلفة الشراء الخاصة بفاتورة الاستيراد رقم 20044 بتاريخ 15/11/2017 بمبلغ 382.692,80 د.ج والناجم عن التسجيل المحاسبي بالخطأ للفاتورة رقم AMIZ0498/17 المحررة بتاريخ 18/12/2017 مبلغ الفاتورة هو 1.791.869,30 د.ج بالمقابل فإن المبلغ المسجل محاسبيا هو 1.409.176,50 د.ج.

3. التسجيل المحاسبي لمصاريف كراء شقة ببناية تمثل مصاريف شخصية لا تخص نشاط الشركة بمبلغ 325.000,00 د.ج استنادا الى الفاتورة رقم 04/2017 بتاريخ 27/07/2017.

4. وجود فارق في استهلاكات المادة الأولية مقيد بالزيادة في الحساب 311000 بمبلغ 3.356.176,85 د.ج لسنة 2017 (المبلغ الإجمالي للمشتريات المستهلكة المسجل محاسبيا هو 215.336.616,49 د.ج بالمقابل المبلغ المقيد في جدول حركة المخزون وكذا الملحق التفصيلي المرفق من طرفكم هو بمبلغ 218.692.793,34).

5. التسجيل المحاسبي لمصاريف تنقلات لا تخص نشاط الشركة (مصاريف شخصية) سنة 2017 المبلغ الإجمالي غير المبرر 905.271,00 د.ج.

بالنسبة لسنة 2018:

1. عدم إعادة دفع مبالغ الرسم على القيمة المضافة تم خصمها سابقا لفواتير اقتناء معدات والعربات تم التنازل عليها خلال سنتي 2018 و 2019 في فترة لم تتجاوز الخمس سنوات وهي مبينة كما يلي:
التنازل علي 03 شاحنات بتاريخي 02/07/2018 و 29/07/2018 تم اقتنائهم بتاريخ 15/12/2016 مبلغ الرسم علي القيمة المضافة الإجمالي الذي تم خصمه في تصريح G50 لشهر جانفي 2017 هو 2.945.930,00 دج (مبلغ TVA يخص 06 شاحنات) وعليه فان مبلغ الرسم الواجب استرجاعه الخاص ب 03 شاحنات المتنازل عليها حسب عدد السنوات المتبقية (2/5) لعدم الاحتفاظ بالأصل للمدة المنصوص عليها قانونا هو 589.185,99 دج.

2. التسجيل المحاسبي لمصاريف كراء شقة ببناية تمثل مصاريف شخصية لا تخص نشاط الشركة بمبلغ 456.000,00 دج استنادا إلى التسجيل المحاسبي بتاريخ 25/01/2018

3. التسجيل المحاسبي لمصاريف تنقلات لا تخص نشاط الشركة (مصاريف شخصية) سنة 2018 المبلغ الإجمالي غير المبرر 506.713,00 دج.

4. خصم الرسم على القيمة المضافة مرتين بمبلغ 2.386.297,00 دج لفاتورة الاستيراد رقم 489/2018 في تصريحي G50 لشهر ماي وسبتمبر 2018.

5. التسجيل المحاسبي بالخطأ لمبلغ 494.712,98 دج يمثل تثبيات تم تسجيلها في حساب الاستهلاكات تخص فاتورة الشراء رقم 345/2018 بتاريخ 10/09/2018 المبلغ الإجمالي للفاتورة خارج الرسم 544.711,34 دج.

6. خصم الرسم على القيمة المضافة بمبلغ 59.426,89 دج لفاتورة الشراء رقم 131052 بتاريخ 11/04/2018 مسددة نقدا في تصريح G50 لشهر نوفمبر 2018.

بالنسبة لسنة 2019:

1. التسجيل المحاسبي لمصاريف كراء شقة ببناية تمثل مصاريف شخصية لا تخص نشاط الشركة بمبلغ 720.000,00 دج، استنادا إلى عقد الكراء رقم 66/2019 بتاريخ 28/01/2019.

2. التسجيل المحاسبي لمصاريف تنقلات لا تخص نشاط الشركة (مصاريف شخصية) سنة 2019 المبلغ الإجمالي غير المبرر 1.670.960,00 دج.

3. خصم الرسم على القيمة المضافة لفاتورة غير المسجلة محاسبيا والمحردة بتاريخ 08/01/2019 تحت رقم 001 تخص المورد بمبلغ 190.000,00 دج في تصريح G50 لشهر جانفي 2019.

4. التسجيل المحاسبي لفواتير أعباء في يومية العمليات المختلفة تخص سنوات سابقة (سنة 2017 و 2018) خلال سنة 2019 وهي مفصلة كما يلي:

- فاتورة رقم 06/2018 بتاريخ 28/10/2018، مبلغ خارج الرسم 50.000,00 دج، مبلغ 4.500,00TVA دج.

- فاتورة تأمينات محررة بتاريخ 30/10/2017، مبلغ الفاتورة المقيد محاسبيا 169.346,24 دج.

- فاتورة تأمينات محررة بتاريخ 30/08/2018، مبلغ الفاتورة المقيد محاسبيا 112.988,49 دج.

- فاتورة رقم 01 محررة بتاريخ 19/11/2018، مبلغ الفاتورة المقيد محاسبيا 50.999,49 دج.

- فاتورة رقم 30/18 محررة بتاريخ 17/01/2018، مبلغ الفاتورة المقيد محاسبيا 28.239,96 دج.

5. عدم إعادة إدراج مبلغ 150.000,00 دج يمثل غرامة ناتجة عن حكم قضائي في النتيجة الجبائية لسنة 2019.

6. التسجيل المحاسبي لفواتير فندقه محررة بتاريخ 27/06/2019 و 04/07/2019 بمبلغ خارج الرسم 159.454,54 دج و 52.923,18 دج على التوالي، مبلغ الرسم الذي تم خصمه في تصريح G50 لشهر جوان وجويلية 2019 هو 14.080,91 دج و 4.626,82 دج على التوالي، هذه الأخيرة لا تخص نشاط الشركة.

ثالثا: نتائج التحقيق

بعد دراسة المحاسبة من حيث الشكل ومن حيث المضمون، قام المحققون بتحرير محضر معاينة موالى لعمليات التحقيق أدرج فيه بصفة مبدئية كافة التجاوزات والأخطاء والنقائص المتوصل إليها، إذ قام مسير الشركة محل التحقيق بالتوقيع عليه في إنتظار إستلام الإبلاغ الأولي.

الفرع الأول: التبليغ (الإشعار) الأولي بنتائج التحقيق

تمكن المحققون من التأكد من أن المحاسبة ذات مصداقية، فهي قاطعة ومقنعة كونها مثبتة بكل الوثائق والمستندات المحاسبية المنتظمة، فهي ملتزمة بقواعد (SCF) النظام المحاسبي المالي وكذلك الدفاتر المحاسبية ملتزمة بنصوص القانون التجاري(الملحق 06).

إلا أنه تم تسجيل إهمالات وأخطاء (سبق ذكرها) وجب استدراكها وتصحيحها من أجل إعادة تقييم الأسس الضريبية باتخاذ الإجراءات التالية:

- استدراك الرسوم على القيمة المضافة التي تم خصمها في غير محلها لسنوات 2016، 2018 و 2019.
- اعادة ادماج الفوارق المستخرجة لمختلف فواتير الشراء وكذا مختلف المصاريف غير المبررة (مصاريف الكراء، مصاريف التنقلات الشخصية، مصاريف الفندق، مصاريف سنوات سابقة) الى اساس الربح المصرح به لسنوات 2016، 2017، 2018 و 2019.
- إخضاع المبيعات غير مصرح بها لسنوات 2016 و 2017 و 2018 و 2019 (رقم أعمال مغفل) للضرائب والرسوم الواجبة.

الفصل الثاني:الإطار التطبيقي

- تطبيق معدل 26% كضريبة على ارباح الشركات بدلا من المعدل المطبق 19% على النتيجة المصرح بها وكذا على جميع الفوارق المدمجة في النتيجة.
- إعادة تأسيس رقم الأعمال لسنة 2016 بإضافة معامل إنتاج مصرح به يقدر ب 1.32 على المبلغ الاجمالي للمشتريات غير المصرح بها (رقم أعمال مغفل) وإخضاعه لجميع الضرائب رسوم.
- إعادة تأسيس رقم الأعمال لسنة 2017 عن طريق تطبيق معامل إنتاج 1.32 على الفارق المستخرج في المشتريات غير المصرح بها وإخضاعها لجميع الضرائب والرسوم الواجبة.
- إعادة إدماج الفارق المستخرج في الاستهلاكات المقيد بالزيادة الى اساس الربح المصرح به لسنة 2017.
- وذلك عن طريق الإشعار بإعادة التقويم رقم 2020/62 المؤرخ في 2020/09/15.
- مع إشعار بالوصول أو الاستلام، تطبيقا لأحكام الفقرة (06) من المادة (20) من قانون الإجراءات الجبائية. مذكرين المكلف بالضريبة بآجال الرد المقدر بأربعين (40) يوما وبإمكانية طلب التحكيم بالنسبة للأسئلة المتعلقة بالوقائع أو بالقانون.

الفرع الثاني: نهاية التحقيق (التبليغ النهائي بالتحقيق)

- بعد انقضاء آجال الرد المحددة بأربعين (40) يوم ومع رد المكلف بالضريبة محل التحقيق على الإشعار الأولي بالتقويم، رفض المحققون الملاحظات المبدئية وقاموا بإرسال إشعار نهائي بالتقويم رقم 2020/147 المؤرخ في 2020/12/02 مع الإبقاء على الأسس الأولية(الملحق 07).
- كما قاموا بإعداد الجدول الفردي رقم، 157991 والذي يحتوي على نتائج التحقيق النهائية والتي لا يمكن الرجوع فيها إلا باللجوء إلى المصلحة الرئيسية للمنازعات (باتباع طرق الطعن النزاعية المتاحة)، المتمثلة في كافة الحقوق (الضرائب والرسوم) الواجبة في حق المكلف بالضريبة مع الغرامات الموافقة لها والمقدرة في الجدول التالي:

الفصل الثاني:الإطار التطبيقي

2019	2018	2017	2016	التعيين
1 629 744,73	857 155,77	1 387 851,17	2 598 690,81	الضريبة على ارباح الشركات
407 436,18	214 288,94	346 962,79	649 672,70	العقوبة
1 042 178,86	548 128,56	887 494,30	739 627,38	الضريبة على رؤوس الاموال المنقولة
260 544,72	137 032,14	221 873,58	184 906,85	العقوبة
48 248,40	28 478,99	31 320,45	4 153,85	الرسم على النشاط المهني
4 824,84	2 847,90	3 132,05	415,38	العقوبة
916 719,66	541 100,84	595 088,60	70 615,39	الرسم على القيمة المضافة
229 179,92	135 275,21	148 772,15	10 592,31	العقوبة
420 557,73	5 568 461,04	0,00	1 979 889,95	الرسوم المسترجعة
105 139,43	1 392 115,26	0,00	494 972,49	العقوبة
0,00	0,00	0,00	782 625,00	حقوق الطابع
0,00	0,00	0,00	195 656,25	العقوبة
5 064 574,47	9 424 884,65	3 622 495,09	7 711 818,35	المجموع
25 823 772,56				المجموع الكلي

والذي يعتبر إيراد جديد يدخل لخزينة الضرائب وهو آخر خطوة في عملية التحقيق.

خلاصة الفصل الثاني:

تعتبر الإدارة الجبائية بمثابة حلقة وصل بين المكلفين بالضريبة والخزينة العمومية، فكل مؤسسة اقتصادية لها التزاماتها المالية اتجاه دانيها لها بالمقابل التزامات جبائية اتجاه الإدارة الجبائية، حيث تسعى الإدارة الجبائية جاهدة إلى تنمية التحصيل الضريبي.

حيث تم أخذ إحصائيات من مركز الضرائب -مديرية الضرائب- برج بوعريبيج - وبعد الدراسة تم التوصل إلى مجموعة من النتائج من بينها: - تعد الرقابة الجبائية أحد أهم الإجراءات التي تسعى من ورائها الإدارة الجبائية إلى المحافظة على حقوق الخزينة، مع عدم المساس بحقوق المكلفين بالضريبة؛ كما تعتبر الرقابة على الوثائق من أهم أنواع الرقابة الجبائية وتتميز بسهولة إجراءاتها مقارنة بالأنواع الأخرى للرقابة؛ هناك متطلبات للرقابة الجبائية والمتمثلة في المقومات البشرية (الكفاءة والأمانة)، المقومات المادية (توفير التجهيزات واللوازم المكتبية....)، والمقومات القانونية (صرامة القوانين - عدم تعدد القوانين...); كما أن زيادة نسبة الحقوق المسترجعة لها علاقة بفاعلية الرقابة؛ أما النسبة التي تحققها الرقابة على المعاملات العقارية هي نتائج في تناقص، هناك صعوبات تواجه الرقابة الجبائية في المفتشية من بين هذه الصعوبات:

- **صعوبات مرتبطة بالإدارة الجبائية:** قصور الإمكانيات البشرية، نقص الإمكانيات المادية، تعقد الإجراءات الإدارية والتنظيمية؛
- **صعوبات مرتبطة بالتشريع الجبائي:** من بين هذه الصعوبات غموض وعدم استقرار التشريعات الجبائية؛
- **صعوبات مرتبطة بالمكلف:** والمتمثلة أساسا في نقص الوعي الضريبي من طرف المكلف بالضريبة؛
- لكن رغم الصعوبات التي تواجه المفتشية إلا أنها تسهر وتسعى جاهدة على احترام وتطبيق التشريع الجبائي، من خلال نظام متكامل من الإجراءات والقواعد الجبائية.

الختامة

تطرقنا في هذه الدراسة لدور الرقابة الجبائية كأداة لمكافحة التهرب الضريبي، وذلك من خلال دراسة نظرية وأخرى تطبيقية وحالنا أن نطبق ما هو نظري في الميدان وإبراز دور أدوات الرقابة الجبائية وكيف تعمل من أجل

صد التهرب الضريبي وذلك ببدأ بالتعريف بالنظام الضريبي الجزائري واهم الإعفاءات والتحفيزات التي جاء بها لبعث التنمية الاقتصادية وكذلك تطرقنا إلى ظاهرة التهرب الضريبي وأساليب مكافحته وآثاره وكذلك طرق معالجته كما تطرقنا للرقابة الجبائية كونها أهم أداة لمكافحة التهرب الضريبي. نستعملها من أجل معاينة الأخطاء والنقائص والإغفالات وعدم احترام الالتزامات الجبائية من قبل المكلفين وردع المكلفين المدلسين.

وحاولنا أن نعطي مفهوم لها وتحديد أشكالها والإطار القانوني لها وتوضيح أن للمكلف حقوق كما له واجبات. وحاولنا في دراسة الحالة شرح بالتفصيل المديرية والمراكز الضريبية التي تراهن عليهم الدولة في عصرت جهازها الضريبي والتقرب للمواطن بتحسين الخدمة وخلق مصالح للإصغاء والاستقبال والسير نحو الرقمنة بخلق جبايتك للتقليل من عناء المكلف بالضريبة واستطاعته من تسديد مستحقاته الضريبة من البيت، وركزنا في الدراسة الميدانية على أدوات وطرق الرقابة الجبائية في مديرية الضرائب.

نتائج الدراسة:

من خلال ما تم عرضه في الدراسة من محاولتنا للإجابة على الإشكالية خلصنا إلى النتائج التالية منها نتائج تختبر صحة فرضياتنا:

- النظام الجبائي الجزائري مر بعد مراحل وهذا ما جعله يتغير كثيرا تقريبا كل سنة مما جعل المؤسسات تقع في أخطاء تصريحية مما حتمت على البعض أن يتهربوا ضريبيا وحتى الأعوان لم يسلموا من كثرة التغيرات في ظل نقص التكوين وغياب التحفيز العملية للأعوان، وعدم تكوين المكلف بالضريبة جبائيا؛

- إن النظام الضريبي ليكن أن ينظم ويحرك الدواليب الاقتصادية والمالية، وذلك بالوصول للكتلة النقدية التي هي خارج الدائرة النظامية وتوسيع القاعدة الضريبية؛

هذا يتجلى ضمن الفرضية الأولى والنظام الجبائي المستحدث هو ذلك النظام الذي يتماشى والاقتصاديات الحديثة سواء كانت في فهمه أو بساطته تطبيقه أو عصنة هياكله ورقمته؛

- التهرب الضريبي من أخطر الأمراض التي تقف في وجه التنمية الاقتصادية والمالية والاجتماعية لما لها من تأثير على الخزينة العمومية؛

- إن ما يخشاه المكلف بالضريبة هو برمجته ضمن الملفات التي سيخضع للرقابة الجبائية، وهذا ما يبين أهمية الرقابة في مكافحة التهرب الضريبي، ومحاولة إظهار الإدارة الجبائية حاضرة في الساحة الاقتصادية وهذا يتجلى

في الفرضية الثانية وهي أن الرقابة الجبائية هي أداة تعمل على كبح جماح التهرب الضريبي من خلال مجموعة من أدوات والتشريعات؛

- الرقابة الجبائية لها ضوابط وأطر فلا يمكن القيام بالرقابة ما لم يتم المحقق باحترام ما جاء في دليل المكلف بالضريبة حرفيا وإلا فالرقابة باطلة؛

- تظافر كافة أجهزة الدولة للقضاء على التهرب الضريبي وإلا إدارة الضرائب وحدها لا تستطيع مراقبة كل المتهربين وحدها وهذا ما جعل المكلفين يطورون في طرق تهربهم حسب الفرضية الثالثة وذلك بالبقاء خارج الاقتصاد المنتظم جزئيا أو كليا؛

- التحقيق المحاسبي يواجه عدة مصاعب للوصول لكافة المكلفين بالضريبة وهذا ما جعل الإدارة الجبائية تعمل على إيجاد أدوات أخرى كالتحقيق المصوب والتحقيق في مجمل الوضعية الجبائية وهذا الأخير يمكن له أن يراقب المكلفين المتهربين وذلك من خلال تطبيق قاعدة من أين لك هنا وتبرير كل ما بحوزتهم من عقارات وممتلكات مختلفة وتبرير كل ملك.

الإقتراحات:

هناك بعض الاقتراحات التي يمكن أن نقدمها في مجال مكافحة ظاهرة التهرب الضريبي ورفع من فعالية

الرقابة الجبائية؛

- العمل على تبسيط الإجراءات الإدارية المتعلقة بتأسيس الضريبة وتحصيلها؛

- العمل على زيادة الوعي الضريبي لدى المكلفين بالضريبة؛

- تحسين الإمكانيات والموارد البشرية لأجهزة الرقابة الجبائية عن طريق زيادة عدد الأعوان المحققين وتدريبهم على استخدام أدوات التكنولوجيا المتطورة؛

- تحسين العلاقة بين المكلف بالضريبة والإدارة الجبائية وتطوير أساليب التواصل والتعامل؛

- العمل على سد كل الثغرات الموجودة في التشريع الجبائي، وهذا لمنع المكلف بالضريبة من التجنب عن دفع الضريبة باستغلال تلك الثغرات؛

- تحديد معايير واضحة، شفافة وموضوعية لانتقاء المكلفين الذين سيتم إخضاعهم للرقابة الجبائية، وعدم التركيز على قطاع دون غيره؛

- توفير قاعدة بيانات دقيقة تشمل كافة المكلفين بحيث تربط بين المؤسسات والوزارات ذات العلاقة بمتابعة التهرب الضريبي؛

- الرقمنة الإلكترونية للقطاع لتسهيل الحصول على المعلومة الضريبية والبرمجة العقلانية والعلمية للملفات بواسطة أجهزة الإعلام الآلي.

آفاق الدراسة:

لا شك أنه رغم الجهد المبذول في إتمام هذا البحث، فإن هذا الأخير لا يخلو من النقائص بسبب عدم قدرتنا على تناول كل نواحي الموضوع بالتفصيل، إلا أنه يمكن أن يكون هذا البحث جسرا يربط بين بحوث سبقت فأضاف إليها بعض المستجدات، لإثرائها وبعثها من جديد، وبحوث مقبلة كتمهيد لمواضيع يمكنها أن تكون إشكالية لأبحاث أخرى نذكر منها:

- دراسة الرقابة الجبائية دورها في إنعاش الحزينة العمومية للدولة؛

- دراسة مدى تأثير الرقابة الجبائية على الاستثمار الوطني؛

- الإصلاح الجبائي وأثره على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

نرجو أن تأخذ هذه الفرضيات بعين الاعتبار من قبل مصالح الضرائب ومحاولة تجسيدها على أرض الواقع. دراسة دور الرقمة في الحد من التهرب الضريبي باعتبارها تمكن المكلف بالضريبة من التصريح والسداد عن بعد عبر الانترنت من جهة وقف نظام جبايتك من جهة، وتساهم بشكل كبير في الحد من مكافحة التهرب الضريبي من جهة أخرى.

قائمة المرجع

المراجع باللغة العربية

أولاً: الكتب

- 1- محمد فريد الصحن وسعيد محمد المصري، إدارة الأعمال، الدار الجامعية للطبع والنشر والتوزيع الابراهيمية، الإسكندرية، 1998.
- 2- حمدي سليمان، الرقابة الإدارية والمالية على الأجهزة الحكومية، مكتبة دار الثقافة، الأردن، 1998.
- 3- عبد الرحمان الصباح، مبادئ الرقابة الإدارية - المعايير - التقييم - التصحيح، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 1997.
- 4- علي محمود الكفراوي، الرقابة المالية النظرية والتطبيق، الطبعة الثانية، مطبعة الانتصار لطباعة الأوفست، جامعة الإسكندرية، مصر، 2002.
- 5- حامد عبد المجيد دراز، النظم الضريبية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1999.
- 6- حميد بوزيدة، جباية المؤسسات، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.
- 7- عبد المنعم فوزي، المالية العامة والسياسات المالية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، مصر، 1994.
- 8- ناصر مراد، فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2011.
- 9- بن عمارة منصور، إجراءات الرقابة الجبائية والمحاسبة، دار الهومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2011.

ثانياً: الرسائل الجامعية

- 1- ناصر مراد، فعالية النظام الضريبي واشكالية التهرب (د ارساة حالة الج ازنر)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2002/2001.
- 2- أحلام بن صفي الدين، الرقابة الجبائية، مذكرة ماجستير في إطار مدرسة دكتوراه الدولة والمؤسسات العمومية، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، الجزائر، 2015/2013.
- 3- عبد الغني بوشري، فعالية الرقابة الجبائية وأثرها في مكافحة التهرب الضريبي في الجزائر (1999 - 2009)، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود مالية وبنوك، جامعة تلمسان، الجزائر، 2011/2010.
- 4- خليفة اسعيد، الرقابة الجبائية، مذكرة ماستر في الحقوق، تخصص القانون الإداري، جامعة بسكرة، الجزائر، 2014/2013.

ثالثاً: المجلات والملتقيات العلمية

- 1- محمد مرسي فهمي، الضريبة الموحدة علي دخل الأشخاص، المجلد2، العدد 12 ، دارالقااهرة , 1999.
- 2- زهرة حبو , الياس نجمة ,التهرب الضريبي الدولي ,مجلة العلوم الاقتصادية ,المجلد 27, العدد23, جامعة سوريا دمشق, 2011, صُ43.
- 3- بوعلام ولهي، نحو إطار مقترح لتفعيل آليات الرقابة الجبائية للحد من الأزمة، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحكمة العالمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 20-21 أكتوبر 2009.

المراجع باللغة الأجنبية

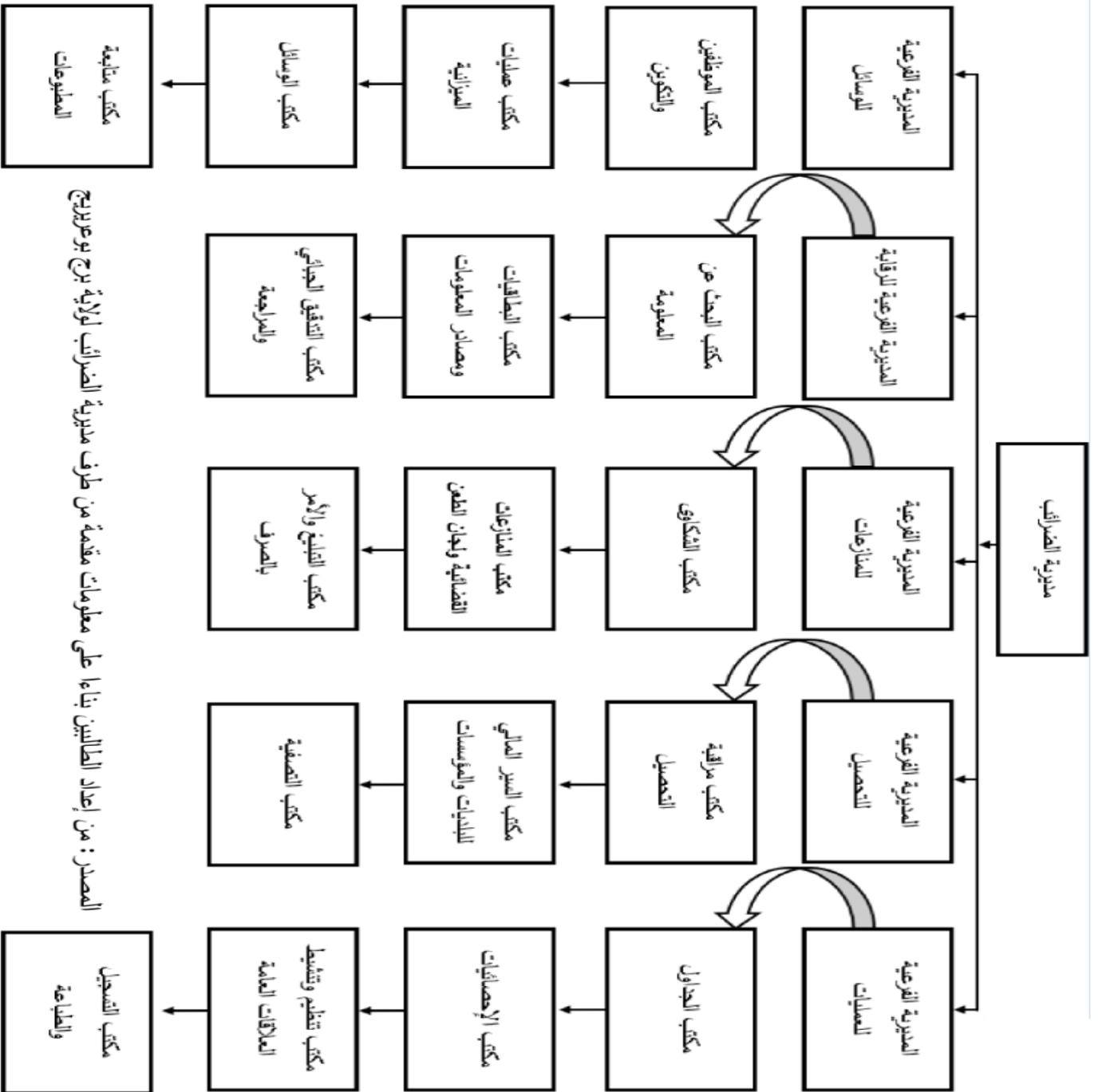
1- Ahmed HAMIMI, *l'audit constable et financier*, Édition Berti, Algérie, 2001

المواقع الإلكترونية

- 1- المديرية العامة للضرائب، ميثاق المكلفين بالضريبة الخاضعين للرقابة الجبائية، وزارة المالية، الجزائر، 2006.
<https://www.mfdgi.gov.dz/index.php/ar/com-smartslider3/2014-03-24-14-23-8/chartes>
- 2- ميثاق المكلفين بالضريبة الخاضعين للرقابة، مديرية الأبحاث والتدقيقات، المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، الجزائر، 2017، تاريخ الاطلاع
<https://www.mfdgi.gov.dz/index.php/ar/com-smartslider3/2014-31/05/2023>
03-24-14-23-8/chartes الساعة 15:22 ، ص 8

الملاحق

الملحق رقم 01:



الملحق رقم 02:



المصدر : من اعداد الطالبين بناء علي معلومات مقدمة من طرف مديرية الضرائب لولاية برج بوعريريج

الملحق رقم 03:

Envoyer par messagerie

Imprimer le formulaire

Série O.n° 4

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

MINISTERE DES FINANCES

وزارة المالية

DIRECTION GENERALE DES IMPOTS

المديرية العامة للضرائب

DIRECTION DES IMPOTS DE W.B.B.ARRERIDJ

CENTRE DES IMPOTS DE W.B.B.ARRERIDJ

Référence N° 109/2020

A
الشركة X
شركة صناعة قطع الغيارLettre avec
A.R
N°

BORDJ BOU ARRERIDJ

Le 18/04/2020

Avis de Vérification de Comptabilité

Nous avons l'honneur de vous faire connaitre que sauf demande contraire de votre part et acceptée par le service, nous nous présenterons à votre ETABLISSEMENT le 28/04/2020 à 10 H, à l'effet de vérifier au titre des exercices 2016 , 2017 , 2018 , 2019 l'ensemble de vos déclarations fiscales et opérations susceptibles d'être examinées, se rapportant aux impôts, droits et taxes ci-après, désignés :TAP-TVA-IBS-IRCM-IRG/ SAL-DT et toutes autres impôts et taxes

Nous vous saurons gré de bien vouloir tenir à notre disposition vos documents comptables et pièces justificatives et dans la mesure où votre comptabilité est informatisée, l'ensemble des informations, données et traitements visés à l'article 20-3 du Code des Procédures Fiscales.

Au cours de ce contrôle, vous avez la faculté de vous faire assister par un conseil de votre choix et de demander toutes les précisions sur la conduite de cette vérification.

Si le contrôle fiscal envisagé ne peut être effectué en raison de votre opposition ou celle de tiers, il sera procédé en vertu des dispositions de l'article 44-1 du Code des Procédures Fiscales à l'évaluation d'office de vos bases d'imposition sans préjudice de l'application des sanctions prévues par la législation fiscale en vigueur.

- (1) Préalablement à l'examen au fond de vos documents comptables, il peut être procédé dès la remise du présent avis à la constatation matérielle des éléments physiques et de l'exploitation, de l'existence et de l'état des documents comptables (dispositions de l'article 20 du Code des Procédures Fiscales).

Je vous prie de trouver ci-joint, un exemplaire de la charte des droits et obligations du contribuable vérifié.

Veillez agréer, Madame, Monsieur l'expression de notre parfaite considération.

Chef de brigade

Nom, prénom et grade
des vérificateurs

(1) À cocher en cas de contrôle inopiné.

المصدر: مركز الضرائب لولاية برج بوعرييج ، مصلحة : الرقابة الجبائية. في 19 افريل 2023

Rappel de certaines dispositions fiscales

Article 20-4 du Code des Procédures Fiscales: Une vérification de comptabilité ne peut être entreprise sans que le contribuable en ait été préalablement informé par l'envoi ou la remise avec accusé de réception d'un avis de vérification accompagné de la charte des droits et obligations du contribuable vérifié et qu'il ait disposé d'un délai minimum de préparation de dix (10) jours à compter de la date de réception de cet avis. L'avis de vérification doit préciser les noms, prénoms, grades des vérificateurs, la date et l'heure de la première intervention, la période à vérifier, les droits, impôts, taxes et redevances concernées, les documents à consulter et mentionner expressément, à peine de nullité de la procédure, que le contribuable a la faculté de se faire assister par un conseil de son choix au cours du contrôle.

En cas de changement des vérificateurs, le contribuable est tenu informé.

En cas de contrôle inopiné tendant à la constatation matérielle des éléments physiques de l'exploitation ou de l'existence et de l'état des documents comptables, l'avis de vérification de comptabilité est remis au début des opérations de contrôle.

L'examen au fond des documents comptables ne peut commencer qu'à l'issue du délai de préparation précité.

Article 20-5 du Code des Procédures Fiscales : Sous peine de nullité de la procédure, la vérification sur place de livres et documents comptables ne peut s'étendre sur une durée supérieure à trois (3) mois, en ce qui concerne :

- les entreprises de prestations de services, lorsque leur chiffre d'affaires annuel n'excède pas 1.000.000 DA pour chacun des exercices vérifiés ;
- toutes les autres entreprises, lorsque leur chiffre d'affaires annuel n'excède pas 2.000.000 DA, pour chacun des exercices vérifiés.

Ce délai est porté à six (6) mois pour les entreprises ci-dessus, lorsque leur chiffre d'affaires annuel n'excède pas respectivement 5.000.000 DA et 10.000.000 DA pour chacun des exercices vérifiés.

Dans tous les autres cas, la durée de la vérification sur place ne doit pas dépasser neuf (9) mois.

La fin des travaux de vérification sur place doit être constatée par un procès-verbal, que le contribuable vérifié est invité à contresigner. Mention est faite éventuellement sur le procès-verbal en cas de refus de signature par ce dernier.

La durée de vérification sur place est prorogée du délai accordé au contribuable vérifié, en vertu des dispositions de l'article 20 ter du code des procédures fiscales, pour répondre aux demandes d'éclaircissement ou de justification lorsqu'il ya transferts indirects de bénéfices au sens des dispositions de l'article 141 bis du code des impôts directs et taxes assimilées.

La durée du contrôle sur place n'est pas opposable à l'administration pour l'instruction des observations ou des requêtes formulées par le contribuable après la fin des opérations de vérification sur place. En outre, les durées de contrôle sur place fixées ci-dessus ne sont pas applicables dans les cas de manœuvres frauduleuses dûment établies ou lorsque le contribuable a fourni des renseignements incomplets ou inexacts durant la vérification ou n'a pas répondu dans les délais aux demandes d'éclaircissement ou de justification prévues à l'article 19 ci-dessus.

Important !

Lors de l'exécution des travaux de contrôle et à l'occasion du débat contradictoire engagé avec le(s) vérificateur (s) vous pouvez soumettre vos observations, contestations et divergences d'appréciation à Mr A.SALHI le chef de service principal du controle fiscale au CDI BBA. Tél n° 035692520
 Vous pouvez également, à l'issue de cette étape, demander à être reçu par Monsieur Mr le chef centre des impots de wilaya de BBA. Tél n° 035692522

الملحق رقم 04:

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

برج بوعريريج في

الموضوع : إشعار بالاستلام

المرجع : المواد 04 و 07 من قانون المالية لسنة 2000

أنا الممضي أسفله السيد.....

النشاط الممارس :

عنوان المحل التجاري :

.....

يشرفني أن أعلمكم بأنني استلمت:

(1)- الإشعار بالتحقيق رقم: لم م ج / 2019 المؤرخ في.....

(2)- ميثاق المكا..... ف.

إمضاء المعتمدين

المحققين :

المصدر: مركز الضرائب لولاية برج بوعريريج ، مصلحة : الرقابة الجبائية .في 19 افريل 2023

الملحق رقم 05:

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

برج بوعريريج في:

وزارة المالية

مديرية الضرائب لولاية برج بوعريريج

مركز الضرائب لولاية برج بوعريريج

المصلحة الرئيسية للرقابة و البحث

حي المكلفين برج بوعريريج

الهاتف (035) 69 25 22

رقم/م.ر.ب./...../2019

طلب معلومات ذات طابع جبائى

الى السيد:

.....

.....

.....

الموضوع : - ممارسة حق الاطلاع المعترف به للمصالح الجبائية.

الغرض : - المواد من 45 الى 63 من قانون الإجراءات الجبائية.

في إطار ممارسة حق الاطلاع المعترف به للمصالح الجبائية عبر المواد المنصوص عليها في قانون

الإجراءات الجبائية، لنا الشرف أن اطلب منكم موافقتنا بالمعلومات التالية :

المبالغ الإجمالية للمشتريات المحققة خلال السنوات 2016، 2017، 2018، 2019.

و التي تخص السيد :..... الشركة X

برج بوعريريج

المحققين

المصدر: مركز الضرائب لولاية برج بوعريريج ، مصلحة : الرقابة الجبائية. في 19 افريل 2023

الملحق رقم 06:

Envoyer par messagerie

Imprimer le formulaire

Série O n° 21

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

MINISTERE DES FINANCES

DIRECTION GENERALE DES IMPOTS
DIRECTION DES IMPOTS DE W.B.B.ARRERIDJ
CENTRE DE IMPOTS DE B.B.ARRERIDJوزارة المالية
المديرية العامة للضرائب

Référence N°: 62/2020

الشركة X
شركة صناعة قطع الغيارLettre avec
A.R.
N°

BORDJ BOU ARRERIDJ

Le 15/09/2020

Notification de Redressement
Suite à la vérification de comptabilité

Suite à l'envoi de l'avis de vérification n° 109 du 18 avr. 20, vous avez fait l'objet d'une vérification de comptabilité au titre des exercices 2016, 2017, 2018, 2019, se rapportant aux impôts, droits et taxes ci-après désignés : TAP-TVA-IBS-IRCM-IRG/ SAL-DT et toutes autres impôts et taxes

En conséquence, nous avons l'honneur de porter à votre connaissance que l'administration fiscale envisage de modifier les éléments servant de base au calcul de certain impôts, droits et taxes et de vous réclamer un complément d'impôt pour les motifs exposés dans la présente notification.

Vous disposez, à compter de la réception de la présente notification, d'un délai de 40 jours pour formuler vos observations ou faire part de votre acceptation des propositions de redressement envisagées. Le défaut de réponse dans ce délai vaudra accord tacite de votre part (Art 20-6 du Code des Procédures Fiscales).

Vous pouvez également dans le cadre de votre réponse, solliciter l'arbitrage pour des questions de fait ou de droits, selon le cas, du Directeur des grandes entreprises, du directeur des impôts de willaya, du chef du centre des impôts ou du chef de service des recherches et vérifications en vertu des dispositions l'article 20-6 du Code des Procédures Fiscales.

Nous attirons votre attention que les droits rappelés dans ce cadre seront assortis des sanctions fiscales fixées par la loi. Sur votre demande et avant expiration du délai de réponse, vous pouvez solliciter toutes explications verbales utiles sur le contenu de la notification.

Vous avez la faculté de vous faire assister par un conseil de votre choix pour discuter les présentes propositions ou pour y répondre (Art 20-4 du Code des Procédures Fiscales).

La présente notification comporte 07 feuillets y compris celui-ci.

Veillez agréer Madame, monsieur l'expression de notre parfaite considération.

Chef de brigade

Nom, prénom et grade
des vérificateurs

المصدر: مركز الضرائب لولاية برج بوعريبيج، مصلحة : الرقابة الجبائية. في 19 افريل 2023

فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
-	الإهداء
-	شكر وعرفان
I	ملخص الدراسة
II	قائمة المحتويات
III	قائمة الجداول
IV	قائمة الأشكال
V	قائمة الملاحق
أ-ج	مقدمة
04	الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة
05	تمهيد
06	المبحث الأول: الأدبيات النظرية
06	المطلب الأول: مفهوم الرقابة الجبائية
07	المطلب الثاني: طرق التهرب الضريبي ووسائل مكافحته
12	المطلب الثالث: إجراءات الرقابة الجبائية في مكافحة التهرب الضريبي
17	المبحث الثاني: الدراسات السابقة
17	المطلب الأول: الدراسات المحلية
20	المطلب الثاني: الدراسات الأجنبية
22	المطلب الثالث: المقارنة بين الدراسات الحالية و الدراسات السابقة
24	خلاصة الفصل الأول
25	الفصل الثاني: الإطار التطبيقي للدراسة
26	تمهيد
27	المبحث الأول: دراسة حالة مركز الضرائب لولاية برج بوعريريج
27	المطلب الأول: نشأة مركز الضرائب لولاية برج بوعريريج
28	المطلب الثاني: مهام المختلفة لمركز الضرائب
29	المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لمركز الضرائب لولاية برج بوعريريج

32	المبحث الثاني: الرقابة الجبائية في مكافحة التهرب الضريبي
32	المطلب الأول: أثر التحقيق في المحاسبة في مكافحة التهرب الضريبي
34	المطلب الثاني: أثر التحقيق المعمق في مكافحة التهرب الضريبي
36	المطلب الثالث: أثر الرقابة على المعاملات العقارية في مكافحة التهرب الضريبي
37	المطلب الرابع: دراسة حالة خاصة بالتحقيق المحاسبي
48	خلاصة الفصل الثاني
49	الخاتمة
53	قائمة المراجع
56	الملاحق
64	فهرس المحتويات

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز مساهمة الرقابة الجبائية في الحد من التهرب الضريبي ولتحقيق ذلك قمنا بدراسة ميدانية على مستوى مديرية الضرائب ومركز الضرائب لولاية برج بوعريريج، وتحليل نتائج التحقيق، وقد اتضح من ذلك ان هناك تهرب ضريبي، هذا الأخير يخلف آثار سلبية عديدة ويؤدي بالإضرار بالخزينة العمومية نتيجة حرمانها من مورد هام من الموارد المالية، وخاصة أن الرقابة الجبائية لوحدها غير كافية للقضاء على هذه الظاهرة، لذلك وجب على المشرع الجزائري اتخاذ بعض الإجراءات والتدابير الصارمة لتدعيم الرقابة الجبائية في الحد من التهرب الضريبي.

الكلمات المفتاحية: النظام الجبائي الجزائري - الرقابة الجبائية - التهرب الضريبي.

Abstract:

This study aims to highlight the contribution of fiscal control to reducing tax evasion, and to achieve this, we conducted a field study at the level other Tax Directorate and the Tax Center of the state of Bordj Bou Arréridj, and analyzed the results of the investigation, and it became clear that there is tax evasion, the latter has many negative effects and damages the treasury of the public as a result of being deprived of an impatient source of financial resources, especially that fiscal control alone is not sufficient to eliminate this phenomenon. Therefore, the Algerian authorities must take some strict measures and measures to strengthen fiscal control in reducing tax evasion.

Key words:

Algerian fiscal system - fiscal control - tax evasion.